# المحتويات

# المحتويـــات


| الموضـــــــــوع | الصفحة |
|---|---|
| **- المحتويات** | أ |
| **- التقديم** | 1 |
| **- المقدمة** | 3 |
| **أولاً : البرامج الرئيسية :** | **8** |
| **1- البرنامج الرئيسي للأمن الغذائي** | **8** |
| 1-1 تنسيق سياسات المخزون الإستراتيجي من سلع الغذاء | 9 |
| 1-2 تطوير تقانات الثروة السمكية | 10 |
| 1-3 تعزيز القدرة على توليد فرص العمل في الريف | 12 |
| 1-4 الحد من المخاطر في الزراعة | 13 |
| 1-5 تطوير التقانات الحيوية | 15 |
| 1-6 تعزيز القدرات التسويقية لصغار الزراع | 16 |
| 1-7 تطوير تقانات المعاملات الزراعية والنظم المزرعية | 17 |
| **2- البرنامج الرئيسي للتنمية الزراعية المستدامة والحد من الفقر** | **20** |
| 2-1 التخفيف من معدلات الفقر في الريف العربي | 21 |
| 2-2 الإدارة المتكاملة للموارد المائية | 22 |
| 2-3 تنسيق سياسات البحوث الزراعية ونقل التقانة | 24 |
| 2-4 الحفاظ على الموارد والاصول الوراثية | 26 |
| 2-5 تنظيم إدارة الموارد الرعوية والغابية | 27 |
| 2-6 تطوير التقانات الحيوية | 29 |
| 2-7 تطوير تقانات المعاملات الزراعية والنظم المزرعية | 30 |
| 2-8 تطوير تقانات موارد المياه | 31 |
| **3- البرنامج الرئيسي للدعم المؤسسي والتكامل الزراعي العربي** | **34** |
| 3-1 تطوير التعليم والتأهيل المهني | 36 |
| 3-2 تنسيق سياسات وإجراءات مكافحة الأمراض والأوبئة | 38 |
| 3-3 الاصلاح المؤسسي في الزراعة العربية | 39 |
| 3-4 متابعة ورصد المتغيرات الدولية والإقليمية والتكيف معها | 41 |
| 3-5 تنمية المهارات في مجالات تحليل السياسات والتفاوض والتحكيم الدولي | 43 |
| 3-6 تعزيز دور المرأة الريفية في التنمية | 44 |
| **4- البرنامج الرئيسي للمعلومات والاحصاءات الزراعية** | **46** |
| 4-1 تطوير تقانات المعلومات والاتصالات | 47 |
| **الجزء الثاني : الموازنة التقديرية** | **49** |

# تقديم

# تقديم

استحوذ واقع ومستقبل الزراعة العربية, والأمن الغذائي العربي على اهتمام غير مسبوق من القادة العرب على مدار ثلاث قمم متتالية، فلقد أصدر قادتنا العرب بيان قمة تونس (2004) حول التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي في الوطن العربي، الذي دعا لتنسيق السياسات الزراعية القطرية في إطار استراتيجية تنموية زراعية عربية تدعم مسارات التكامل الزراعي العربي، وتحقق غايات الاندماج الاقتصادي العربي. كما أصدروا قرار قمة الجزائر (2005) الذي يقضي بتكليف الجمعية العمومية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية (وزراء الزراعة العرب) بإعداد إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين 2005-2025، بما يعزز القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية في النفاذ للأسواق العالمية، ويحقق التكامل الزراعي العربي والوفاء باحتياجات الدول العربية من السلع الغذائية.

وفي الرياض تؤجت هذه القرارات, بقرار القمة عام 2007 بالموافقة على إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين, كما كلفت قمة الرياض المنظمة بالشروع في تنفيذها، باعتبارها جزءا من الإستراتيجية المشتركة للعمل الاقتصادي والاجتماعي العربي.

وفي إطار تنفيذها لقرار القمة، أعدت المنظمة برنامجا تنفيذيا للإستراتيجية، تمت إجازته بواسطة مجلسها التنفيذي، الذي كلف المنظمة بإعداد الموجهات الإستراتيجية لعملها وفق الرؤية والأهداف والمكونات والبرامج المحددة في وثيقة الإستراتيجية. وقد أعدت المنظمة هذه الموجهات، مرتكزة على وثيقة الخطة والبرنامج التنفيذي لتطوير المنظمة، المعتمدة من المجلس التنفيذي بتخويل من الجمعية العمومية. وعرضت المنظمة تلك الموجهات على مجلسها التنفيذي.

واستمرارا للنهج التخطيطي الذي اتبعته المنظمة منذ عام 2005، قامت المنظمة بإعداد الخطة الإطارية متوسطة الأجل 2009 – 2014, والتي تعد الخطة الثالثة التي يتم إعدادها منذ ذلك الحين, والتي تعد لأول مرة في إطار إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين, والخطة والبرنامج التنفيذي للمنظمة.

ولقد أخذت الإدارة العامة بعين الإعتبار عند إعداد هذه الخطة مسارات التنمية الزراعية العربية وأوضاع الأمن الغذائي العربي، وأهداف الألفية الثالثة وقمة الغذاء والاتفاقيات والبروتوكولات العربية والدولية، إضافة لقرارات القمة والمجالس التشريعية سواء المجلس التنفيذي أو الجمعية العمومية أو المجالس واللجان الإشرافية وبخاصة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عنه, إضافة للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك التي تضم كافة منظمات وهيئات والمؤسسات العربية المنطوية تحت مظلة جامعة الدول العربية.

وتمثل هذه الخطة الإطارية الثالثة للفترة (2009 – 2014) نقلة نوعية في عمل المنظمة, ذلك أن هذه الخطة تمثل ترسيخا لارتباط المنظمة بدولها الأعضاء من خلال المسؤولية المشتركة لتنفيذ استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة، التي شاركت هذه الدول مشاركة فعلية في إعدادها، وساهمت مساهمة فاعلة في بلورتها في مختلف مراحل إعدادها.

ومن ناحية أخرى، فقد أتت هذه الخطة ثمرة لتنسيق الأدوار بين مختلف الجهات المعنية بتنفيذ الإستراتيجية. كما أنها وضعت في الاعتبار الخطط والبرامج المستقبلية، والمجالات ذات الأولوية لعمل المنظمات والمراكز العربية والإقليمية والدولية، بما يخدم تنفيذ الإستراتيجية، على نحو يضمن عدم التكرار والازدواجية في الجهود المشتركة لتنفيذها.

واستنادا إلى معايير الأولوية التي حددتها الإستراتيجية، فقد ركزت المشروعات والأنشطة المضمنة في الخطة الإطارية الثالثة 2009 – 2014 على المجالات والمكونات التنموية (التي تمثل مجالا خصبا للعمل العربي المشترك) ذات الأسبقية أو الأولوية التنفيذية خلال العقد الأول من المدى الزمني لإستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة، وذلك وفقا لثلاث مجموعات رئيسة تشتمل على: المجالات والمكونات التنموية المعززة لمسارات التكامل الاقتصادي العربي، والمجالات والمكونات التنموية ذات الفاعلية التنموية العالية، والمجالات والمكونات التنموية الداعمة للأداء المؤسسي للوفاء بمتطلبات تنفيذ الإستراتيجية.

وتأمل المنظمة أن تمثل الخطة الإطارية الثالثة، التي تعدها المنظمة للمرة الأولى في إطار تنفيذ الإستراتيجية الانطلاقة الحقيقية لتفعيل وتطوير العمل العربي المشترك المتفاعل مع التحديات الجسام التي تفرضها المتغيرات الإقليمية والدولية المؤثرة على القطاع الزراعي العربي. كما تتطلع المنظمة لمساعدة هذه الخطة في بلوغ الأهداف الزراعية العربية المنشودة، والمساهمة في توفير الغذاء الآمن والرفاه الاقتصادي للمواطن العربي. وكلي أمل وتفاؤل ببلوغ هذه الغايات والمرامي في ضوء التطورات الإيجابية الملموسة التي حققتها كافة الدول العربية في مجال تحسين المناخ السياسي والاقتصادي الداعم للاستثمار والاستقرار, تلك التطورات المدفوعة دائما بالإرادة السياسية الغلابة، والعزم الملتزم بالنهوض بالزراعة العربية، الذي جسده الاهتمام المستمر بقضايا الزراعة العربية من قبل القمم العربية المتتالية في كل من تونس، والجزائر، والرياض.

والله نسأل التوفيق للنهضة الزراعية العربية لتعود خيرا وبركة على الأمة جمعاء.

**الدكتور سالم اللوزي**

**المدير العام**

# المقدمة

# المقدمة

في إطار تنفيذ برنامج تطوير وتحديث العمل بالمنظمة، الذي يتضمن إعداد خطة إطارية لمدة ست سنوات تتم مراجعتها وتعديلها مرة كل عامين، أعدت المنظمة خطتها الإطارية الأولى للفترة 2005-2010، حيث أجازتها الجمعية العمومية للمنظمة في دورة انعقادها الثامنة والعشرين المنعقدة في عمان – المملكة الأردنية في أبريل (نيسان) 2004. كما أعدت المنظمة الخطة الإطارية متوسطة الأجل الثانية للفترة 2007-2012، التي أجازتها الجمعية العمومية في دورة انعقادها التاسعة والعشرين المنعقدة في القاهرة – جمهورية مصر العربية. وقد اشتملت الخطة الإطارية الأولى على ستة برامج رئيسية هي على النحو التالي :

1- البرنامج الرئيسي للأمن الغذائي.
2- البرنامج الرئيسي لتنمية الموارد الطبيعية وحماية البيئة ومكافحة التصحر.
3- البرنامج الرئيسي للتطوير التقني الزراعي.
4- البرنامج الرئيسي للتكامل الزراعي والتنافسية الدولية.
5- البرنامج الرئيسي للمعلومات والإحصاءات الزراعية.
6- البرنامج الرئيسي للتعاون الفني والعلمي.

واشتملت الخطة الإطارية الثانية على سبعة برامج رئيسية هي :

1- البرنامج الرئيسي للأمن الغذائي.
2- البرنامج الرئيسي لتنمية الموارد الطبيعية وحماية البيئة ومكافحة التصحر.
3- البرنامج الرئيسي للتطوير التقني الزراعي.
4- البرنامج الرئيسي للتكامل الزراعي والتنافسية الدولية.
5- البرنامج الرئيسي للمعلومات والإحصاءات الزراعية.
6- البرنامج الرئيسي للتعاون الفني والعلمي.
7- البرنامج الرئيسي لتنمية الثروة السمكية وتربية الأحياء المائية.

أي أنها تضمنت برامج الخطة الأولى, إضافة للبرنامج الجديد الخاص بالقطاع السمكي. وقد نفذت المنظمة من خلال برامجها الرئيسية المدرجة في خطتيها الإطاريتين الأولى والثانية العديد من البرامج والمشروعات شملت مجالات وقطاعات تنموية, والتي ساهمت من خلال نواتجها في دعم الجهود العربية القطرية والقومية الرامية لتحقيق التنمية الزراعية، وتعزيز مسارات الأمن الغذائي العربي.

واستمرارا للنهج التخطيطي متوسط الأجل الذي اتبعته المنظمة منذ عام 2005، طلبت الجمعية العمومية للمنظمة من الإدارة العامة في دورة انعقادها التاسعة والعشرين المنعقدة في مايو/آيار 2006 ، بموجب الفقرة الثانية من القرار رقم (3)، مراجعة موجهات وبرامج الخطة الإطارية الثالثة للمنظمة (2009 – 2014) في إطار الموجهات التي تعتمد في استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين 2005 – 2025, وذلك بعد أن وافقت على مشروع إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين تمهيدا لرفعه لقمة عام 2007.

ولقد شهدت الفترة ما بين دورتي الجمعية العمومية أي مايو/آيار 2006 ـ أبريل/نيسان 2008 , أحداثا ومستجدات مهمة ذات علاقة بمجالات وخطط ومنهجية عمل المرحلة القادمة. ولعل من أبرز هذه الأحداث اعتماد إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين في قمة الرياض في مارس / آذار 2007, وإعتبارها جزءا من إستراتيجية العمل العربي المشترك الاقتصادي والاجتماعي, هذه الاستراتيجية التي توضع لأول مرة في تاريخ العمل الزراعي العربي المشترك مدعمة بإرادة سياسية على مستوى القمة, متضمنة الرؤية وأهداف الإستراتيجية وبرامج ومكونات تنموية وأولويات والمسؤوليات القطرية والقومية, إضافة لدعوة جميع الشركاء في العمل التنموي الزراعي للتنسيق والتعاون للنهوض بالزراعة العربية من منظور تكاملي مستدام, وتعزيز القدرات لتوفير الغذاء الآمن في المنطقة العربية.

تضمنت الإستراتيجية المعتمدة سبعة برامج رئيسية تضم (34) مجالا تنمويا يخصص لكل مجال منها برنامج فرعي. ويندرج تحت كل برنامج فرعي أي مجال مجموعة من المكونات التنموية التي يبلغ عددها الإجمالي (114) مكونا. وتتسم هذه البرامج والمكونات بالتنسيق والتكامل والترابط مع الرؤية والأهداف الاستراتيجية, والتركيز على الأولويات التنموية والمجالات التي تعاني الزراعة العربية من قصور فيها. وتحددت البرامج الرئيسية السبعة كما يلي :

- البرنامج الرئيسي لتطوير تقانات الزراعة العربية.
- البرنامج الرئيسي لتشجيع استثمارات الزراعة والتصنيع الزراعي في البيئات الزراعية الملائمة.
- البرنامج الرئيسي لتعزيز القدرة التنافسية لنواتج الزراعة العربية.
- البرنامج الرئيسي لتهيئة بنية التشريعات والسياسات الزراعية.
- البرنامج الرئيسي لبناء القدرات البشرية والمؤسسية.
- البرنامج الرئيسي للمساهمة في إزدهار الريف.
- البرنامج الرئيسي لتطوير نظم إدارة الموارد البيئية والزراعية.

ولقد تم تصنيف هذه المكونات التنموية وفقا للمسؤولية المباشرة لتنفيذها, إلى مجموعتين هما :

1. المكونات التنموية ذات الطابع القطري, والتي يتم تنفيذها من قبل الدول, ولقد تم اختيار هذه المكونات وفقا لطبيعة مجالات العمل التي تحكمها الخصوصية القطرية, وعددها (47) مكونا.
2. المكونات التنموية ذات الطابع القومي أو المشترك, والتي تضطلع بمسؤولية تنفيذها مؤسسات العمل العربي المشترك والمؤسسات الإقليمية والدولية ذات العلاقة والعاملة في المنطقة العربية حسب إختصاص كل منها, وعددها (67) مكونا.

كما حددت الإستراتيجية أولويات العمل التنموي الزراعي العربي المشترك وفق معايير لاختيار الأولويات التنفيذية, ومن ثم حُددت المجالات والمكونات التنموية ذات الأولوية, وفق ثلاث فئات رئيسية :

1. المجالات والمكونات التنموية المقررة لمسارات التكامل الاقتصادي العربي.
2. المجالات والمكونات التنموية ذات الفعالية التنموية العالية.

3ـ المجالات والمكونات التنموية الداعمة للأداء المؤسسي للوفاء لمتطلبات تنفيذ الإستراتيجية.

ومن بين الأحداث التي شهدتها الفترة المذكورة اعتماد المجلس التنفيذي الموقر بتفويض من الجمعية العمومية الموقرة الخطة والبرنامج التنفيذي لتطوير المنظمة, والتي أعدت بناء على قرار قمة الخرخوم في مارس/آذار 2006, بموجب قراره رقم (5) في دورته (31) في نوفمبر / تشرين ثاني 2006 وتتضمن المحاور والعناصر الرئيسية لتطوير هذا البرنامج, والتي أخذت بعين الاعتبار متضمنات الإستراتيجية المعتمدة في قمة الرياض تحديدا للرؤية التي يجب أن تعمل المنظمة في إخارها, وتوجه في ضوئها أهدافها وبرامجها وأنشطتها في المرحلة القادمة وهي : " عالم عربي آمن غذائيا. كما حدد البرنامج أهداف ومهام المنظمة في المرحلة القادمة, ومجالات وبرامج العمل الفنية, وبحيث يركز عمل المنظمة في هذه المرحلة على أربعة برامج رئيسية محددة الأهداف على النحو التالي :

1ـ البرنامج الرئيسي للأمن الغذائي.
2ـ البرنامج الرئيسي للتنمية المستدامة والحد من الفقر.
3ـ البرنامج الرئيسي للدعم المؤسسي والتكامل الزراعي العربي.
4ـ البرنامج الرئيسي للمعلومات والإحصاء.

ومن المستجدات المهمة أيضا قيام المنظمة بإعداد موجهات عمل المنظمة المستقبلي في إخار إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين, وذلك بعد اعتمادها في قمة الرياض. واعتمدت هذه الموجهات من المجلس التنفيذي للمنظمة, والذي كلف الإدارة العامة بإعدادها, بموجب قراره رقم (3) في دورته (32) المنعقدة في فبراير / شباط 2008.

ولقد حددت هذه الموجهات رؤية ورسالة المنظمة في المرحلة القادمة وفق ما تتطلبه مقتضيات العمل في الإستراتيجية المعتمدة, واعتمدت الرؤية المجالات والبرامج الرئيسية الأربعة لعمل المنظمة في هذه المرحلة وأهدافها, كما تضمنتها الخطة والبرنامج التنفيذي لتطوير المنظمة. وفي ضوء الرؤية, تحددت رسالة المنظمة في دعم وتنسيق جهود التنمية الزراعية العربية من أجل الوصول إلى زراعة عربية مستدامة ومنافسة, وتحقيق التكامل الزراعي , وتحسين الأوضاع المعيشية للمزارعين والريفيين في الوخن العربي.

وفقا لقرار قمة الخرخوم عام 2006, وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي, قامت المنظمة بإعداد الخطة والبرنامج التنفيذي لتطوير المنظمة, والذي إعتمد من المجلس التنفيذي في دورته (30) في نوفمبر / تشرين ثاني 2006, بناء على تفويض من الجمعية العمومية في دورتها (29) في مايو / آيار 2006. كما قامت بإعداد موجهات عمل المنظمة في إخار إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين, والتي أعتمدت من المجلس التنفيذي للمنظمة, الذي كلف الإدارة العامة بإعدادها, وذلك في الدورة (32) في فبراير / شباط 2008. وبموجب ما اعتمدته هاتان الوثيقتان من موجهات , فإن عمل المنظمة سوف يركز في المرحلة القادمة على أربعة برامج رئيسية ذات أهداف ومجالات عمل محددة تتوجه في الأساس إلى تحقيق الأهداف الإستراتيجية, والمساهمة في تنفيذ مكوناتها التنموية, وعلى النحو التالي :

1ـ البرنامج الرئيسي للأمن الغذائي.
2ـ البرنامج الرئيسي للتنمية الزراعية المستدامة والحد من الفقر.

3ـ البرنامج الرئيسي للدعم المؤسسي والتكامل الزراعي العربي.
4ـ البرنامج الرئيسي للمعلومات والإحصاءات.

وباعتبار المنظمة شريك أساسي في تنفيذ الإستراتيجية, سواء على الصعيد القومي والمشترك, أو على الصعيد القطري من خلال ما تقدمه للدول الأعضاء من خدمات ودعم فني ومؤسسي , فقد تبنت منهجية مواكبة للمستجدات والتطورات التي خرأت خلال العامين السابقين عند إعداد خطط عملها سواء الإخارية متوسطة الأجل للفترة 2009ـ2014 أو السنوية لعامي 2009 , 2010. وترتكز هذه المنهجية على اعتبار البرامج السبعة التي حددتها الإستراتيجية, وما تضمنته من مجالات (برامج فرعية) ومكونات تنموية إخارا أو وعاءً شموليا ملزما للمجالات والمكونات التنموية التي تتضمنتها البرامج الرئيسية الأربعة المذكورة فيما سبق.

أما فيما يتعلق بالأولويات , فإن المنظمة سوف تلتزم أيضا بما حددته الإستراتيجية من أولويات, وفق المعايير والفئات المشار إليها سلفا , وذلك لما ورد في وثيقة الإستراتيجية المعتمدة, والتي تنص على ما يلي :

" أن تعمل هذه المنظمات (يقصد بها مؤسسات العمل العربي المشترك) على مواءمة خطط وبرامج عملها سواء السنوية أو متوسطة الأجل لتحقيق أهداف الإستراتيجية, مع الأخذ بمبدأ الأولويات الذي حددته هذه الوثيقة للاختيار والمفاضلة بين المجالات والمكونات التنموية بدرجة من المرونة التي تسمح بها موازناتها المعتمدة, دون تحميل الدول الأعضاء أعباء إضافية".

وفي ضوء هذه المعطيات السابقة والمبادىء والمنهجية المنبثقة عنها, قامت الإدارة العامة بإعداد مشروع الخطة الإخارية الثالثة (2009 – 2014), وفق الأسس التالية :

أـ تحديد البرامج الرئيسية الأربعة لعمل المنظمة وفق ما تضمنته الموجهات الإستراتيجية لعمل المنظمة في المرحلة القادمة.

بـ تحديد المجالات المكونة لكل برنامج رئيسي, من خلال البرامج الفرعية للإستراتيجية, وعددها 34 برنامجا فرعيا, أي أن البرامج الفرعية للإستراتيجية أعتبرت بمثابة مجالات عمل للمنظمة في الأجل المتوسط كما حددت الاستراتيجية ذلك.

جـ تحديد العناصر التالية لكل مجال عمل :

- مبررات العمل في المجال.
- الأهداف الإستراتيجية التي تستهدف الخطة الإخارية تحقيقها خلال السنوات الست التي تغطيها.
- الأهداف التنموية المباشرة المستهدف تحقيقها خلال فترة الخطة الإخارية.
- النواتج الرئيسية.
- الأفق الزمني للعمل في المجال.
- الموازنة التقديرية المطلوبة لتنفيذ الأنشطة والمشروعات والبرامج المتخصصة التي يتم إدراجها في الخطط السنوية.

د- تحديد المكونات التنموية ذات الأولوية, والتي يتم في إخارها تحديد البرامج المتخصصة أو المشروعات أو الأنشطة التي تخطط لتنفيذها سنويا خلال أجل الخطة المتوسطة.

من الناحية المالية, فقد تم الالتزام بمجموعة الأسس والقواعد التخطيطية, إضافة للقرارات الصادرة عن الأجهزة التشريعية للمنظمة, والمجلس الاقتصادي والاجتماعي, فيما يتعلق بتوزيع موارد الموازنات السنوية للمنظمة على أبوابها الرئيسية وبنودها الفرعية, وذلك على النحو التالي :

- توجيه الجزء الأكبر من الموازنة إلى الأنشطة والبرامج, وبما يحقق التوازن في المخصصات.
- تخصيص ما لا يقل عن 70٪ من الموارد المالية لتمويل البرامج والأنشطة القومية والمشتركة.

تبلغ الموازنة التقديرية الإجمالية للخطة الإخارية متوسطة الأجل للفترة 2009-2014 نحو 25.3 مليون دولار, موزعة على البرامج الأربعة الرئيسية لعمل المنظمة خلال هذه الفترة على النحو الذي يحقق أولويات عمل المنظمة في الإخار الذي حددته الإستراتيجية.

# الجزء الأول : البرامج الرئيسية

# 1- البرنامج الرئيسي للأمن الغذائي

# الخطة الإطارية متوسطة الأجل
# للفترة 2009 – 2014

## الجزء الأول : البرامج الرئيسية

### 1ـ البرنامج الرئيسي للأمن الغذائي :

(أ) **خلفية:**

يمثل البرنامج الرئيسي للأمن الغذائي أحد الركائز الأساسية لتحقيق رؤية إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين 2005ـ2025 المتمثلة في: الوصول إلى زراعة عربية ذات كفاءة اقتصادية عالية في استخدام الموارد، قادرة على تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي، وتوفير سبل الحياة الكريمة للعاملين في القطاع الزراعي. وذلك فضلا عن أن هذا البرنامج الرئيسي يشكل محورا لتحقيق الأهداف الرئيسية طويلة الأجل للإستراتيجية. ذلك أن البرنامج الرئيسي للأمن الغذائي يساعد على زيادة القدرة على توفير الغذاء الآمن للسكان، ويمكن من انتهاج المنظور التكاملي في استخدامات الموارد الزراعية العربية، كما يساعد على تحقيق الاستقرار في المجتمعات الريفية العربية.

ومن ناحية أخرى، فإن البرنامج الرئيسي للأمن الغذائي يستوعب قدرا كبيرا من المكونات التنموية ذات الأولوية في العمل العربي المشترك المضمنة في المجالات التنموية المعززة لمسارات التكامل الزراعي العربي، والمجالات ذات الفاعلية التنموية العالية، والمجالات التنموية الداعمة للأداء المؤسسي للوفاء بمتطلبات تنفيذ الإستراتيجية.

(ب) **الأهداف الإستراتيجية:**

- الوصول إلى سياسة زراعية عربية مشتركة (هـ/2).
- زيادة القدرة على توفير الغذاء الآمن (هـ/3).
- تحقيق الاستقرار في المجتمعات الريفية (هـ/5).

(ج) **الأهداف التنموية المباشرة:**

- تعزيز إمكانات الوصول إلى الغذاء.
- تنمية مستويات الإنتاج الغذائي المتاحة للاستهلاك.
- تحسين جودة ونوعية وسلامة الغذاء.
- تنمية وتطوير تصنيع وتسويق الإنتاج الغذائي.

(د) **المجالات الإستراتيجية التنموية:**

- تنسيق سياسات المخزون الإستراتيجي من سلع الغذاء (6/4).
- تطوير تقانات الثروة السمكية (5/1).
- تعزيز القدرة على توليد فرص العمل في الريف (3/6).
- الحد من المخاطر في الزراعة (4/6).
- تطوير التقانات الحيوية (7/1) .
- تعزيز القدرات التسويقية لصغار الزراع (4/3).
- تطوير تقانات المعاملات الزراعية والنظم المزرعية (3/1).

## 1ـ1 تنسيق سياسات المخزون الإستراتيجي من سلع الغذاء (6/4):

(أ) **خلفية:**

نظرا لانخفاض نسب الاكتفاء الذاتي من العديد من السلع الغذائية الرئيسية في المنطقة العربية، والاعتماد على الاستيراد من الخارج لسد هذا النقص, فإن الدول العربية تتعرض لضغوط الدول المصدرة في بعض الأحيان خاصة في ظل المتغيرات الاقتصادية والمناخية التي تؤثر على إنتاج وتجارة السلع الغذائية في المنطقة العربية. مما يبرز الحاجة لبناء مخزون إستراتيجي عربي من السلع الغذائية الرئيسية يصار إلى استخدامه في حالات الطوارئ للحد من الاختلالات المفاجئة في المعروض من تلك السلع في الأسواق العربية، إلى جانب أن وجود مثل هذا المخزون سوف يمكن الدول العربية من الحصول على شروط تفاضلية أفضل في الأسواق العالمية نتيجة لكبر حجم الكميات المطلوبة, مما سيمكن الدول العربية من الحصول على أسعار أفضل عن عقد الصفقات الجماعية.

(ب) **المبررات** :

- انخفاض نسب الاكتفاء الذاتي في العديد من السلع الغذائية الرئيسية في المنطقة العربية.
- الضغوط التي تتعرض لها الدول العربية من الدول المصدرة للسلع الغذائية الرئيسية.
- ارتفاع كلف الاحتفاظ بمخزونات إستراتيجية على المستوى القطري.

(جـ) **الأهداف الإستراتيجية:**

- زيادة القدرة على توفير الغذاء الآمن (هـ/3).
- تحقيق الاستقرار في المجتمعات الريفية (هـ/5).
- الوصول لسياسة زراعية عربية مشتركة (هـ/2).

(د) **المكونات التنموية:**

- تنسيق سياسات بناء المخزونات الإستراتيجية القطرية (6/4/المكون الأول) .

(هـ) **النواتج الرئيسية:**

- الحد من آثار الاختلالات المفاجئة في المعروض من السلع الغذائية.
- زيادة قدرة الدول العربية على عقد الصفقات الجماعية.
- إتاحة السلع الغذائية خلال الظروف الإنتاجية غير الملائمة.

(و) **الأفق الزمني:**

- 2009 – 2012.

(ز) **الموازنة التقديرية** :

- 1035 ألف دولار أمريكي.

## 2.1 تطوير تقانات الثروة السمكية (1/5):

(أ) **خلفية**:

يتمتع الوطن العربي بإمكانيات هائلة من موارد الثروة السمكية متمثلة في جرف قاري تبلغ مساحته 604 ألف كيلومتر مربع ومصايد داخلية تتمثل في أنهار طولها 16.6 ألف كيلومتر، ومساحة خزانات وسدود تبلغ 2.4 مليون هكتار. إلا أن الشطر الأكبر من هذه الإمكانات لم يجر استغلاله نظرا لضعف الاستثمارات الموجهة لقطاع الإنتاج السمكي، وضعف بنيته التسويقية، و تدني التقانات المستخدمة سواء في مجال تنمية الثروة السمكية، والمخزون السمكي، أو في مجال الصيد. وقد أدى ذلك إلى تدني إنتاجية الموارد السمكية في الوطن العربي بالمقارنة مع نظيراتها على المستوى العالمي. وعليه فإن التطوير التقني للإنتاج السمكي بجانب زيادة الاستثمارات السمكية يمكن أن يلعب دورا أساسيا في زيادة إنتاج الأسماك في الوطن العربي بمعدلات عالية. ويمكن أن يتم هذا التطوير التقني والتوسع في الاستثمارات على المستويين القطري والقومي. ولعل تنمية المخزون السمكي تعد إحدى أهم المجالات التي يمكن أن يتصدى لها العمل العربي المشترك بكفاءة.

(ب) **المبررات**:

- محدودية إسهامات الاستزراع المائي في الإنتاج السمكي الكلي في الوطن العربي.
- ضعف استخدام التقانات المناسبة لتطوير نشاط الاستزراع المائي.
- محدودية الفصائل المستزرعة قياسا بالموارد الكامنة في الدول العربية.
- عدم توفر وصعوبة الحصول على زريعة الأسماك والأعلاف المناسبة.
- نقص فرص العمل في الوسط الريفي.
- نقص الكوادر المؤهلة في مجال الاستزراع السمكي.
- الحاجة لتفعيل وتنسيق جهود البحث العلمي والإرشاد ونقل التقانة في مجال الاستزراع المائي .

(جـ) **الأهداف الإستراتيجية**:

- زيادة القدرة على توفير الغذاء الآمن (هـ/3).
- تحقيق الاستقرار في المجتمعات الريفية (هـ/5).

(د) **المكونات التنموية**:

- الأساليب المطورة في الاستزراع السمكي (1/5/المكون الثالث).
- تطوير أساليب الصيد في البحيرات والأنهار الداخلية (1/5/المكون الثاني).
- تطوير تقانات تنمية المخزون السمكي (1/5/المكون الخامس).
- تطوير أساليب التسويق والتجهيز البسيط للأسماك (1/5/المكون الرابع).

(هـ) **النواتج الرئيسية**:

- زيادة الإنتاج من الاستزراع السمكي.

- تعزيز وتنسيق جهود البحث العلمي والإرشاد في مجال الاستزراع السمكي.
- بناء ورفع القدرات العربية في هذا المجال.
- تنمية المجتمعات الريفية.

(و) **الأفق الزمني**:

- (2009-2014).

(ز) **الموازنة التقديرية**:

- 1790 ألف دولار.

## 3ـ1 تعزيز القدرة على توليد فرص العمل في الريف (3/6):

(أ) **خلفية:**

تعد البطالة من أصعب المشكلات التي تواجه المنطقة العربية لتهديدها للاستقرار الاجتماعي في الدول التي تعاني من ارتفاع معدلات البطالة فيها. وحيث إن الزراعة تعتبر من القطاعات الطاردة لقوى العمل، نتيجة لتوفر ظروف معيشية أفضل في المدن. فقد أصبح من الضروري تدعيم وتعزيز قدرات القطاع الريفي الزراعي وغير الزراعي على امتصاص الزيادات السنوية في القوى العاملة، وذلك للحد من هجرتها إلى المدن وبما يساعد على تنمية واستقرار المجتمعات الريفية.

(ب) **المبررات** :

- زيادة معدلات الهجرة من الريف إلى المدن في المنطقة العربية.
- أهمية تعزيز قدرات الدول العربية في برامج دعم وتنظيم صغار المنتجين.
- انخفاض الدخول وقلة فرص العمل في الريف العربي.
- الحاجة الماسة لتشجيع القطاع الخاص على إقامة مشروعات استثمارية زراعية وغير زراعية في المناطق الريفية.
- قلة البرامج والمشروعات الهادفة إلى تطوير التصنيع الزراعي الغذائي وبرامج الإقراض الريفي الصغير في المناطق الريفية العربية.

(جـ) **الأهداف الإستراتيجية:**

- زيادة القدرة على توفير الغذاء الآمن (هـ/3).
- تحقيق الاستقرار في المجتمعات الريفية (هـ/5).

(د) **المكونات التنموية:**

- تنمية المشروعات الريفية الصغيرة والمتوسطة (3/6/المكون الأول).
- الإقراض الريفي الصغير والمتناهي الصغر (3/6/المكون الثاني).
- التصنيع الزراعي الغذائي (3/6/المكون الثالث).

(هـ) **النواتج الرئيسية:**

- تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والتنظيمية لمجتمعات صغار المزارعين في الريف العربي.
- المساهمة في جهود محاربة الفقر والبطالة في الريف العربي.
- توطين وتشجيع التصنيع الزراعي الغذائي على المستويين الصغير والمتوسط في الريف العربي.

(و) **الأفق الزمني:**

- 2011 – 2014.

(ز) **الموازنة التقديرية** :

- 640 ألف دولار أمريكي.

## 4ـ1 : الحد من المخاطر في الزراعة (4/6):

**(أ) خلفية:**

تتعرض الزراعة عموما إلى أنواع متعددة من المخاطر واللايقين، وتعتبر الزارعة العربية بشكل خاص أكثر تعرضا للمخاطر مقارنة بغيرها من الزراعات في الدول الأخرى. ومن أهم المخاطر التي تتعرض لها الزراعة العربية تلك المتعلقة بالتقلبات في الإنتاج الزراعي نتيجة للتغيرات المناخية والإصابة بالآفات والأمراض الوبائية. ويزيد هذا النوع من اللايقين أن الزراعة العربية في أغلبها زراعة مطرية تتقلب فيها الأمطار بدرجة كبيرة. كما تتعرض الزراعة المروية لعدد من المشاكل تتعلق بشح المياه في بعض الأحيان, فضلا عن الإصابة بالآفات والأمراض. وهناك مخاطر تنشأ نتيجة تقلبات أسعار المنتجات الزراعية وأسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي، مما يؤدي إلى تقلبات في الدخول الزراعية، هذا بالإضافة إلى مخاطر أخرى مثل تلك التي تتعرض لها القطعان الحيوانية. وتؤدي مثل هذه المخاطر إلى تقلبات شديدة في دخول صغار المزارعين الذين يشكلون الغالبية العظمى من المزارعين في الدول العربية.

**(ب) المبررات :**

- تعرض الزراعة العربية للكثير من المخاطر التي تؤثر على دخول صغار المزارعين.
- أهمية تطوير نظم الحد من مخاطر الزراعة لضمان حصول صغار المزارعين على خدمات التمويل من ناحية، وضمان وتشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي من ناحية أخرى.
- ضعف الإجراءات التشريعية والهياكل المؤسسية والسياسات المتعلقة بالحد من المخاطر في الزراعة العربية.
- أهمية تحقيق الاستقرار في المجتمعات الريفية والحد من تقلبات الدخول المزرعية عن طريق تطوير نظم الحد من مخاطر الزراعة في الدول العربية.

**(جـ) الأهداف الاستراتيجية:**

- تحقيق الاستقرار في المجتمعات الريفية العربية (هـ/5).
- زيادة القدرة على توفير الغذاء الآمن (هـ/3).

**(د) المكونات التنموية:**

- صناديق موازنة الأسعار الزراعية (4/6 المكون الثاني).
- الزراعة التعاقدية (4/6 المكون الثالث).

**(هـ) النواتج الرئيسية:**

- ضمان استقرار واستمرار صغار المزارعين في عمليات الإنتاج الزراعي.
- تغطية المخاطر التي يواجهها صغار المزارعين الناشئة عن انخفاض الأسعار المزرعية والتقلبات السعرية.
- الحد من تقلبات الدخول المزرعية لصغار المنتجين.
- برامج تنسيقية لتطوير نظم الحد من مخاطر الزراعة.

- المساهمة في تحسين مناخ الاستثمار الزراعي والمشروعات الزراعية المشتركة بالوطن العربي.

(و) **الأفق الزمني**:

- 2009 – 2014 .

(ز) **الموازنة التقديرية** :

- 725 ألف دولار أمريكي.

## 5.1 تطوير التقانات الحيوية (7/1).

(أ) **خلفية**:

تطورت التقانات الحيوية الزراعية بمعدلات متسارعة على الصعيد العالمي خلال الحقبة الزمنية الأخيرة. وقد أدى انتشار تطبيقاتها على نطاق واسع وخاصة في الدول المتقدمة وبعض الدول النامية – إلى إحراز معدلات نمو غير مسبوقة في الإنتاج الزراعي، فضلا عن تقليل معدلات استخدام الكيماويات الزراعية والحفاظ على البيئة من التلوث. ويفتح التطوير التقني في مجال التقانات الحيوية آفاقا واسعة لإحداث تغير كبير في استخدام الموارد الزراعية وزيادة الإنتاج الزراعي مستقبلا. وتعرف التقانة الحيوية على أنها أسلوب يستخدم فيه الكائنات الحية (أجزاء منها أو كاملة) لإيجاد أو تحوير المنتجات بهدف تحسين النباتات أو الحيوانات أو تطوير كائنات دقيقة لاستخدامات معينة. ويقع في أدنى مستويات التقانات الحيوية عمليات تثبيت الأزوت الحيوي، وتجميع وانتقاء وإنتاج سلالات معينة من البكتيريا، بينما تقع في أعلى مستوياتها الهندسة الوراثية في النباتات والحيوانات، مرورا بزراعة الخلية والأنسجة، ونقل الأجنة، وتشخيص الأمراض النباتية والحيوانية، والهندسة الوراثية لتطوير الأمصال الحيوانية. وبالنسبة للدول العربية، لم تزل تطبيقات التكنولوجيا الحيوية في الزراعة في بداياتها الأولى وعلى نطاق ضيق. وتشمل هذه التطبيقات التسميد الحيوي (باستخدام البكتيريا العقدية) وزراعة الأنسجة.

(ب) **المبررات** :

- ضعف البنية البحثية بصفة عامة وعجز التمويل.
- نقص الكوادر البحثية عالية النوعية والمختصة في التقانات الحيوية.
- ضعف سياسات البحث الزراعي والمؤسسات البحثية.
- عدم توفر الخبرات الفنية الكافية والقادرة على المساهمة في استدامة الموارد الزراعية.

(جـ) **الأهداف الاستراتيجية**:

- زيادة القدرة على توفير الغذاء الآمن (هـ/3).
- تحقيق استدامة الموارد الزراعية العربية (هـ/4).

(د) **المكونات التنموية**:

- تقانات زراعة الأنسجة (7/1 المكون الأول).

(هـ) **النواتج الرئيسية**:

- توفير المزيد من الغذاء.
- ارتفاع في الإنتاجية الزراعية وتحسين النوعية وتقليل تكاليف الإنتاج.
- تقليل معدلات استخدام الكيماويات الزراعية.
- الحفاظ على البيئة من التلوث.
- استدامة الموارد الزراعية.

(و) **الأفق الزمني**:

- (2009-2014).

(ز) **الموازنة التقديرية**:

- 459 ألف دولار.

## 6-1 تعزيز القدرات التسويقية لصغار الزراع (4/3):

(أ) **خلفية:**

تتسم الزراعات العربية بسيادة المزارع الصغيرة، حيث يمثل صغار المنتجين الشطر الأعظم من المزارعين في معظم الدول العربية. ونظرا لضعف القدرات التسويقية والتمويلية لهذه الشريحة من المنتجين، فإنهم يتجهون في الأغلب إلى الإنتاج إما للاكتفاء الذاتي أو لبيع فوائضهم الضئيلة في نطاق ضيق من الأسواق المحلية القريبة. ونادرا ما يرتبط هؤلاء المنتجون بعمليات تجارية أو تصديرية أو تصنيعية متقدمة. وترتب على ذلك أن هذه العمليات ارتبطت بعدد قليل من كبار المنتجين والمصدرين والمصنعين للسلع الزراعية، وهو ما يعني في الواقع ضيق القاعدة التصديرية الزراعية في معظم الدول العربية، ومن ثم ضعف استجابة القطاع التصديري للمتغيرات العالمية، وهو ما ينطوي على ضعف القدرة التنافسية بوجه عام.

(ب) **المبررات** :

- الحاجة إلى تدعيم صغار الزراع لرفع قدراتهم الإنتاجية والتسويقية.
- أهمية تعزيز قدرات الدول العربية في برامج دعم وتنظيم صغار الزراع.
- الحاجة إلى تكثيف الإرشاد ونقل التقانة المطورة لصغار الزراع.
- الحاجة إلى تنفيذ برامج رائدة في مجال التسويق في الدول العربية.

(جـ) **الأهداف الإستراتيجية:**

- زيادة القدرة على توفير الغذاء الآمن (هـ/3).
- تحقيق الاستقرار في المجتمعات الريفية (هـ/5).

(د) **المكونات التنموية:**

- تدعيم الخدمات التسويقية الموجهة لصغار المنتجين (4/3 المكون الثاني).

(هـ) **النواتج الرئيسية:**

- رصد وتوثيق أوضاع صغار الزراع في الوطن العربي.
- تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والتنظيمية لمجتمعات صغار الزراع ومحاربة الفقر والبطالة.
- تطوير الأساليب التسويقية في أوساط صغار الزراع.
- دعم برامج التنمية الريفية في الوطن العربي.

(و) **الأفق الزمني:**

- (2009-2014).

(ز) **الموازنة التقديرية:**

- 550 ألف دولار.

## 7.1 تطوير تقانات المعاملات الزراعية والنظم المزرعية (3/1):

**(أ) خلفية:**

تواجه المسألة الزراعية في الوطن العربي منذ أكثر من خمسين عاما, تحديات عديدة, تأتي في أولها الحاجة إلى زيادة الإنتاج ليتناسب والزيادة السكانية المضطردة, والتي هي مشكلة عالمية تتركز خاصة في البلدان النامية، مما أدى إلى تعرض الموارد الأرضية لضغوطات وممارسات بشرية استنزافية بسبب تخلف الأساليب الزراعية العربية والإنتاجية المستخدمة وضعف أجهزة الإرشاد الزراعي والمصادر التمويلية والإدارة غير السليمة لهذه الموارد، التي أدت مجتمعة إلى انخفاض كفاءة استخدامات الأراضي والمياه والأسمدة وبالتالي تدني إنتاجيتها الزراعية. مما يتطلب ضرورة استبدال وتطوير أساليب الإنتاج الزراعي التقليدية، بما ينسجم مع مفاهيم الزراعة الحديثة وطبيعة الموارد الزراعية المتوفرة وإدخال تقانات متقدمة في مجال المعاملات الزراعية والنظم المزرعية وتوظيف أفضل لهذه التقانات في مجال الاستثمار الزراعي لزيادة الإنتاج من الغذاء والكساء والحفاظ على الموارد الزراعية واستدامتها.

**(ب) المبررات :**

- الحاجة لتغيير الأساليب الزراعية التقليدية التي هي من أسباب تدني الإنتاجية.
- الحاجة إلى استخدام تقانات متقدمة في مجال المعاملات الزراعية والنظم المزرعية.
- إتباع سياسة زراعية تنسجم مع التقانات الحديثة.
- تدني خبرة المزارعين وجهلهم بأهمية تطوير المعاملات الزراعية والنظم المزرعية.
- الحاجة لتقليل تكاليف الإنتاج وزيادة الإنتاجية.
- عدم توفر الخبرات الفنية الكافية والقادرة على المساهمة في استدامة الموارد الزراعية.

**(جـ) الأهداف الإستراتيجية:**

- زيادة القدرة على توفير الغذاء الآمن (هـ3).
- تحقيق استدامة الموارد الزراعية العربية (هـ4).

**(د) المكونات التنموية:**

- تطوير تقانات المعاملات الزراعية تحت نظم الزراعة غير التقليدية (3/1 المكون الخامس).
- مكافحة الآفات ووقاية النبات (3/1 المكون الثاني).
- الممارسات الزراعية السليمة (3/1 المكون الثالث).
- تطوير معاملات الإنتاج الحيواني (3/1 المكون السادس).

**(هـ) النواتج الرئيسية:**

- توفير المزيد من الغذاء وتحقيق دخل إضافي للمزارعين.
- ارتفاع في الإنتاجية الزراعية وتحسين النوعية وتقليل تكاليف الإنتاج.

- تحديد الطرائق والمواعيد المناسبة لعمليات التسميد.
- استدامة لإستخدام الموارد الزراعية في بيئة نظيفة.

(و) **الأفق الزمني**:

- (2011ـ2014).

(ز) **الموازنة التقديرية**:

- 600 ألف دولار.

## جدول رقم (1)
## الاحتياجات المالية للبرنامج الرئيسي للأمن الغذائي

| المجالات | الموازنة بآلاف الدولارات | | | | | | مجموع المخصصات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | |
| تنسيق سياسات المخزون الاستراتيجي من سلع الغذاء | 260 | 245 | 260 | 270 | 0 | 0 | 1035 |
| تطوير تقانات الثروة السمكية | 210 | 360 | 290 | 300 | 310 | 320 | 1790 |
| الحد من المخاطر في الزراعة | 120 | 110 | 115 | 118 | 127 | 135 | 725 |
| تطوير التقانات الحيوية | 50 | 50 | 70 | 75 | 100 | 114 | 459 |
| تعزيز القدرات التسويقية لصغار الزراع | 60 | 110 | 74 | 75 | 120 | 111 | 550 |
| تطوير تقانات المعاملات الزراعية والنظم المزرعية | 80 | 80 | 95 | 90 | 131 | 124 | 600 |
| تعزيز القدرة على توليد فرص العمل في الريف | 0 | 0 | 75 | 75 | 240 | 250 | 640 |
| **الإجمالي** | **780** | **955** | **979** | **1003** | **1028** | **1054** | **5799** |

## شكل رقم (1)

الاحتياجات المالية للبرنامج الرئيسي للأمن الغذائي

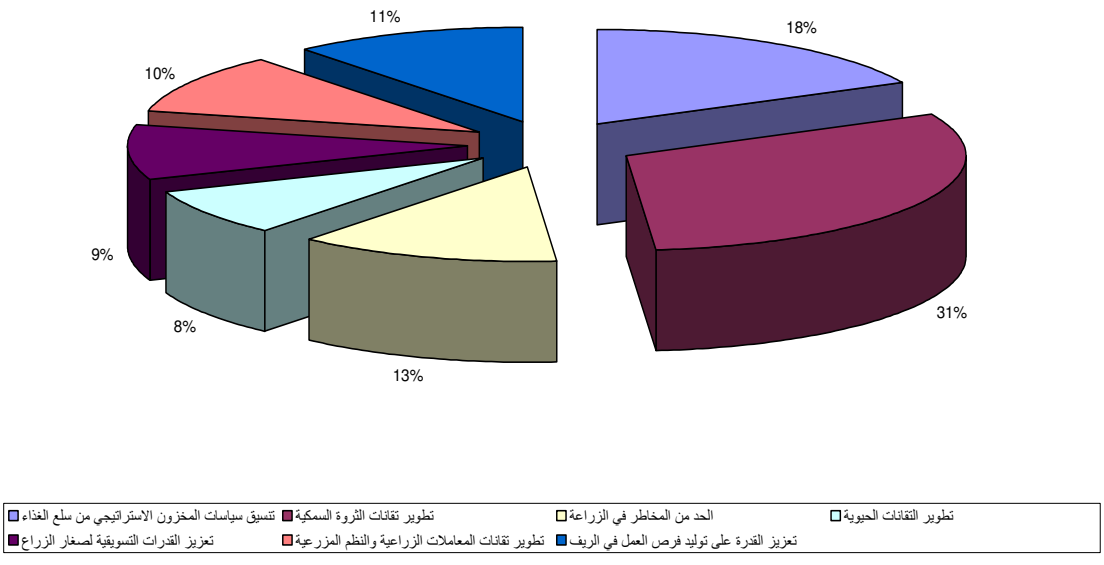

# 2- البرنامج الرئيسي للتنمية الزراعية المستدامة والحد من الفقر

## 2ـ البرنامج الرئيسي
## للتنمية الزراعية المستدامة والحد من الفقر

**(أ) خلفية:**

تتنوع الموارد الزراعية للوطن العربي (من مراعي وغابات ومياه وتربة) وتختلف باختلاف البيئات والمناطق الجغرافية السائدة، وتتعرض لتقلص وتدهور شديدين جراء الممارسات البشرية الخاطئة ومواسم الجفاف التي تأثرت بها المنطقة خلال العقود الماضية. ويواجه التنوع الحيوي في المنطقة العربية تهديدات أخرى بسبب تراجعه وتدهوره نتيجة لسوء الاستغلال، وفقدانه لصالح شركات وأقطار أخرى، مما يستوجب حمايته قانونيا وتنميته وتطويره والحفاظ عليه لصالح المنطقة العربية،ولا تنجو الثروة السمكية والأحياء المائية من بعض مظاهر التدهور والانقراض بسبب الاستغلال غير الرشيد لهذه الموارد ونقص في التشريعات الخاصة بحمايتها وتنميتها.

وفي ظل هذه الظروف والتحديات الكبيرة التي تواجهها المنطقة العربية لتحقيق أمنها الغذائي وتنمية مواردها الطبيعية وضمان استدامتها فإنه يتحتم على الدول العربية بذل كل الجهود والتعاون والتنسيق لحمايتها من التدهور والتلوث والتصحر والحفاظ على سلامة البيئة على كامل المنطقة.

**(ب) الأهداف الإستراتيجية:**

- تحقيق الاستقرار في المجتمعات الريفية العربية (هـ/5).
- تحقيق استدامة الموارد الزراعية العربية (هـ/4).
- استخدام الموارد الزراعية العربية من منظور تكاملي (هـ/3).
- زيادة القدرة على توفير الغذاء الآمن (هـ/3).

**(جـ) الأهداف التنموية:**

- تحسين إدارة وتنمية الموارد المائية والأراضي والغابات والمراعي والثروة السمكية.
- حماية الموارد الوراثية والتنوع الحيوي الزراعي والحياة البرية.
- مكافحة التصحر ورصد ظاهرة التغير المناخي والحد من آثارها السلبية على الإنتاج الزراعي.
- تطوير الريف والحد من الفقر في المجتمعات الريفية وتعزيز مشاركة المرأة في التنمية الزراعية.

**(د) المجالات الإستراتيجية التنموية:**

- التخفيف من معدلات الفقر في الريف العربي (1/6).
- الإدارة المتكاملة للموارد المائية (4/7).
- تنسيق سياسات البحوث الزراعية ونقل التقانة (2/4).
- الحفاظ على الموارد والأصول الوراثية (3/7).
- تنظيم إدارة الموارد الرعوية والغابية (5/7).
- تطوير التقانات الحيوية (7/1).
- تطوير تقانات المعاملات الزراعية والنظم المزرعية (3/1).
- تطوير تقانات موارد المياه (1/1).

## 1ـ2 التخفيف من معدلات الفقر في الريف العربي (1/6):

(أ) **خلفية:**

تضم فئة الفقراء في أرياف معظم الدول العربية، ذوا الحيازات الزراعية الصغيرة، والمعدمين، والعمال الزراعيين ذوا الأعمال العارضة. وتتفشي حالات الفقر في صفوف المتسربين من المدارس، والأميين، كما ترتفع نسبة الفقر في الأسر التي تعولها النساء، وأيضا ترتفع في المناطق الحديثة والمتدهورة بيئيا، وكذلك في المناطق النائية والحدودية، وقد يصل الفقر إلى أعلى مستوياته في بعض المناطق الأكثر بعدا عن العواصم والمدن الكبرى. ومن ملامح ظاهرة الفقر أيضا أن التركيز الجغرافي لها يتزايد نتيجة المزيد من مظاهر التمييز والتحيز الاقتصادي والاجتماعي.

هذا وقد أشار تقرير الصندوق الدولي للتنمية الزراعية حول تقييم الفقر الريفي في دول الشرق الأدنى وشمال أفريقيا عام 2003 إلى أن إجمالي عدد الفقراء في اثنتي عشرة دولة عربية بلغ حوالي 78.6 مليون نسمة، يمثلون حوالي 35.1٪ من إجمالي سكان تلك الدول، من بينهم 52.1 مليون فقير يعيشون في المناطق الريفية يمثلون حوالي 44.6٪ من إجمالي سكان الريف، وحوالي 66.3٪ من جملة الفقراء في الريف والحضر. وتتنوع أسباب الفقر في الريف بين الدول العربية، فمن هذه الأسباب الضغط السكاني وأنماط الاستغلال الزراعي، وضعف قاعدة الموارد الطبيعية والتدهور البيئي، والتمايز في النوع الاجتماعي.

(ب) **المبررات :**

- انخفاض وضعف مستويات دخول صغار المزارعين في الريف العربي.
- أهمية إعداد وتنفيذ المشروعات والبرامج الكفيلة بتحسين الأحوال المعيشية في تلك المناطق.
- أهمية تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لصغار المزارعين.
- ضرورة تشجيع المزارعين على زيادة مساهمتهم في دفع عجلة التنمية الزراعية.

(جـ) **الأهداف الإستراتيجية:**

- تحقيق الاستقرار في المجتمعات الريفية العربية (هـ/5).

(د) **المكونات التنموية:**

- سياسات الأمان الاجتماعي (1/6 المكون الثاني).
- بحوث ودراسات الحد من الفقر (1/6 المكون الثالث).

(هـ) **النواتج الرئيسية:**

- تحسين الأوضاع الإنتاجية لصغار المزارعين بما يساعد على تحسين ظروفهم المعيشية.
- زيادة دخول صغار المزارعين في الريف العربي.
- زيادة إنتاج الغذاء في الريف العربي.
- ـ تطوير النظم المزرعية لتحسين أوضاع الريف الاجتماعية والاقتصادية.
- تحسين قدرات الكوادر الفنية العاملة في البرامج المتصلة بمكافحة الفقر.

(و) **الأفق الزمني:**

- (2009ـ2014).

(ز) **الموازنة التقديرية:**

- 1695 ألف دولار أمريكي

## 2.2 الإدارة المتكاملة للموارد المائية (7/4):

(أ) **خلفية:**

نظرا لأن المياه تعتبر من أهم الموارد الطبيعية والزراعية العربية، بل أهمها على الإطلاق. فقد تم إدراج هذا البرنامج الفرعي – ضمن البرنامج الرئيسي للتنمية الزراعية المستدامة والحد من الفقر، ويهتم هذا البرنامج بتعظيم الاستفادة من الموارد المائية عبر استخداماتها المختلفة الزراعية وغير الزراعية. فعلى جانب عرض المياه، هناك وسائل بديلة لزيادة عرض الموارد المائية من مصادرها المختلفة, وإلى جانب الطلب على المياه هناك استخدامات عديدة للمياه في الزراعة والصناعة والسياحة والشرب والاستخدامات المدنية, وحتى في الزراعة هناك استخدامات بديلة سواء في إنتاج المحاصيل التصديرية أو إنتاج محاصيل الغذاء، وهكذا تتعدد الاستخدامات البديلة للمياه كما تتعدد الوسائل البديلة لزيادة الموارد المائية. وعلى ذلك من المهم إتباع المنهج التكاملي في إدارة المياه، وهو المنهج الذي أوصت باتباعه المؤسسات الدولية المعنية بالمياه، لاسيما بعد ظهور مبدأ التنمية المستدامة، وهو الذي يأخذ في الاعتبار ليس فقط استخدام المياه في الوقت الحاضر، وإنما أيضا حق الأجيال الآتية في استخدام هذا المورد النادر, ولا تقتصر الإدارة المتكاملة للموارد المائية على جانبي عرض المياه والطلب عليها للاستخدامات المختلفة، وإنما تمتد أيضا إلى التكامل في اختصاصات المؤسسات القائمة على المياه وتنفيذ السياسات المائية الموضوعة.

(ب) **المبررات** :

- يشير الواقع الراهن في الدول العربية إلى كثير من أوجه الخلل المؤسسي في قطاع المياه بسبب تضارب أو تكرار أو عدم تكامل اختصاصات المؤسسات القائمة على المياه، ومن الأمثلة على ذلك أن وزارات الزراعة في الدول العربية تختص بجانب استخدام المياه في الزراعة (للري)، بينما تختص وزارة الموارد المائية بجانب العرض وتوصيل المياه حتى القنوات الرئيسية.
- انخفاض كفاءة استخدام المياه بوجه عام، وهو ما يعني بعبارة أخرى أن إتباع الإدارة المتكاملة للموارد المائية يؤدي إلى الاستفادة القصوى منها.
- القصور فيما يتعلق بالتنسيق بين الأقطار العربية في مجال الأحواض المائية المشتركة.
- عدم وضوح سياسة لمشاركة مستخدمي المياه للمشاركة في تكاليف إتاحتها وهو المبدأ الذي تنادي به العديد من المؤسسات الدولية والذي يسعى إلى تحقيق الاستخدام الرشيد لهذا المورد النادر.

(جـ) **الأهداف الإستراتيجية:**

- تحقيق استدامة الموارد الزراعية العربية (هـ/4).

(د) **المكونات التنموية:**

- سياسات مشاركة مستخدمي المياه في تكاليف إتاحتها (7/4 المكون الأول).

(هـ) **النواتج الرئيسية**:

- رفع كفاءة الفنيين العاملين في مجال استخدام المياه في الزراعة.
- خطط ومقترحات لتحسين إدارة مياه الري.
- مشاركة مستخدمي المياه في تطبيق سياسة استرداد تكلفة إتاحة المياه.
- إدخال وتوطين تقانات حديثة ونشر ثقافة ترشيد استخدام المياه.
- وضع تصور بشأن استدامة الأحواض المائية الجوفية المشتركة بين الدول ووضع توصيات ومقترحات في هذا المجال.
- الحفاظ على نوعية وكمية المياه المتشاطئة والمشتركة بين الدول العربية.

(و) **الأفق الزمني**:

- 2009ـ2014.

(ز) **الموازنة التقديرية**

- 550 ألف دولار.

## 3.2 تنسيق سياسات البحوث الزراعية ونقل التقانة (2/4) :

(أ) **خلفية** :

تنبع أهمية البحث الزراعي من كونه المصدر الأساسي للتقدم التقني في الزراعة، حيث يعتبر من أهم مرتكزات التنمية الزراعية الرأسية. وبما أن البحث الزراعي بحسب طبيعته يتطلب عملاً دؤوبا ومستمرا، وتقوده كوادر بشرية متميزة، فإن هذا يتطلب دعما مقدرا من الحكومات ومؤسسات القطاع الخاص، بالإضافة إلى تنسيق الجهود بين الدول للاستفادة من التجارب الرائدة والسبق الذي حققته بعض الدول في مجال أو مجالات محددة، لأن ذلك يختصر شطرا لا بأس به من الفترات الزمنية والجهود التي يتطلبها البحث، فيما لو تم على المستوى القطري. وينطبق ذلك على نقل التقانة فيما لو تم من خارج المنطقة العربية إلى داخلها، حيث يؤدي العمل التنسيقي والتكاملي في هذا الصدد إلى إختصار فترات الأقلمة وتقليل تكلفة نقل التقانة.

وبالنظر إلى الوضع الراهن لسياسات البحوث الزراعية ونقل التقانة في المنطقة العربية، تبين أن هذه السياسات في حاجة إلى المزيد من الوضوح، من حيث الأهداف والأولويات والآليات، كما أن البحث العلمي بصفة عامة لا يُحظى بما يستحقه من الأولوية في سلم الأولويات القومية، ويظهر ذلك جليا في حجم المخصصات المالية المتواضعة المرصودة للبحث العلمي ونقص الكوادر البشرية، وضعف تأهيلها، كما أن العديد من المؤسسات البحثية بحاجة ماسة إلى إعادة هيكلة. وعلى المستوى القومي هنالك بعض المبادرات للتنسيق والتكامل في مجال البحوث الزراعية، والتي يمكن دعمها وتشجيعها لتصب في المصلحة العامة والغايات التي تستهدفها الإستراتيجية العربية للتنمية الزراعية المستدامة للعقدين القادمين.

(ب) **المبررات** :

- غياب التنسيق في مجال البحوث الزراعية بين الدول العربية.
- التباين الكبير في سياسات البحث العلمي الزراعي من دولة إلى أخرى بحكم تباين الأولويات واختلاف أوضاع وإمكانات الأجهزة البحثية.
- حاجة العديد من المؤسسات البحثية العربية إلى الدعم والاستفادة من تجارب ونتائج البحوث المنجزة في المؤسسات البحثية لدول عربية أخرى ذات سبق ومقومات جيدة في بعض مجالات البحث العلمي الزراعي.
- الحاجة إلى وجود آليات محددة لتنسيق العمل البحثي الزراعي بين الدول من خلال برامج قومية مشتركة.

(ج) **الأهداف الإستراتيجية** :

- استخدام الموارد الزراعية العربية من منظور تكاملي (هـ/3).
- الوصول لسياسة زراعة عربية مشتركة (هـ/2).

(د) **الأهداف التنموية**:

- حصر وتوثيق البحوث الزراعية المشتركة.

- الخروج ببرنامج محدد للبحوث المشتركة المعتمدة من كبار المسؤولين العاملين في كل قطاع. من قطاعات الزراعة العربية المختلفة واعتماده من الجهات التشريعية للمنظمة.
- تشجيع الباحثين العرب على الإبتكار والإبداع في المجال الزراعي.

(هـ) المكونات التنموية:

- متابعة وتقييم البرامج البحثية الزراعية العربية (2/4 المكون الرابع).

(و) النواتج الرئيسية :

- آليات فعالة لدعم وتنسيق البحوث الزراعية المشتركة بين الدول العربية.
- رفع معدلات الإنتاجية المحصولية والإنتاجية للوحدة الحيوانية، بالاستفادة من البرامج البحثية المشتركة التي يخرج بها المشروع.
- تحسين الأوضاع التغذوية ومستويات الدخل المعيشية في المنطقة العربية.
- بحوث تطبيقية ريادية.

(ز) الأفق الزمني :

- 2009 ـ 2014

(ح) الموازنة التقديرية:

- 642 ألف دولار أمريكي.

## 4ـ2 الحفاظ على الموارد والأصول الوراثية (7/3):

(أ) **خلفية**:

يزخر الوطن العربي بثروة هائلة شديدة التنوع من الموارد والأصول الوراثية النباتية والحيوانية، ،بالرغم من الجهود المبذولة في حماية التنوع الحيوي في المنطقة العربية، إلا أن دراسات المنظمة العربية للتنمية الزراعية تشير إلى تعرض هذه الثروة إلى عوامل التدهور والاندثار، وتقلص في التنوع الحيوي في المنطقة بصفة عامة سواء في البراري أو في المناطق الزراعية، وتوضح آخر الدراسات إلى أن أنواع كثيرة قد انقرضت، وأن أنواع أخرى مهددة بالانقراض تصل نسبتها في بعض الدول إلى نحو 32٪ من الأنواع المتواجدة من النباتات و 13٪ من أنواع الثدييات و10٪ من أنواع الطيور.

(ب) **المبررات** :

- تقلص وتدهور التنوع الحيوي والموارد الوراثية النباتية والحيوانية والحياة البرية في الوطن العربي.
- الحاجة لتطوير وتنسيق السياسات والتشريعات العربية في مجال حماية الموارد الوراثية والتنوع الحيوي، في ضوء الاتفاقيات والمتغيرات المحلية والدولية.
- الحاجة لإعطاء المزيد من الاهتمام بالمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الوراثية النباتية.
- ضرورة المحافظة على الموارد الوراثية كمورد جيني للصفات الهامة والنادرة والتي تتمتع بها الموارد الوراثية في المنطقة العربية.
- نقص الوعي البيئي للمحميات العربية في مجال حماية الحياة البرية.

(جـ) **الأهداف الإستراتيجية**:

- تحقيق استدامة الموارد الزراعية (هـ/4).

(د) **المكونات التنموية**:

- تسجيل الأصناف وحماية حقوق الملكية الفكرية (3/7 المكون الأول).

(هـ) **النواتج الرئيسية**:

- المساهمة في حفظ الموارد الوراثية في بنوك وراثية.
- كوادر فنية في إدارة وتنمية المحميات الطبيعية والحياة البرية.
- دليل استرشادي لتسجيل الأصول الوراثية العربية وحقوق الملكية الفكرية.
- تعزيز إنشاء وحماية المحميات طبيعية.
- المساهمة في تطوير التشريعات الوطنية الخاصة بحماية الموارد الوراثية.
- برامج توعوية في الحفاظ على الموارد الوراثية النباتية والحيوانية في المنطقة العربية.

(و) **الأفق الزمني**:

- (2009ـ2014).

(ز) **الميزانية التقديرية**:

- 882 ألف دولار.

## 5.2 : تنظيم إدارة الموارد الرعوية والغابية (7/5):

**(أ) خلفية:**

تقدر مساحة المراعي والغابات في المنطقة العربية بحوالي570 مليون هكتار، وفق إحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2006، وتبرز الأهمية الاقتصادية والبيئية للمراعي والغابات مع تنامي الاهتمامات الدولية بهذه الموارد وضرورة تنميتها واستدامتها، وكذلك لما لها من أثر كبير على تحقيق التنمية المستدامة والاستقرار في الريف العربي وكذلك دعم الاقتصاد القومي لما تنتجه تلك الموارد من منتجات لتلبية الاحتياجات البشرية, سواء كانت مباشرة من خلال توفير الأعلاف للحيوانات وبعض المنتجات الغابية الهامة في الصناعات، أم كانت غير مباشرة بمساهمتها البيئية التي باتت تتعالى الأصوات إلى بروز أهميه الغطاء الأخضر وخصوصا الغابات في مجابهة آثار التغير المناخي والإنحباس الحراري.

**(ب) المبررات :**

- زيادة الضغط على الموارد الطبيعية وتدهور كبير في الموارد الغابية والرعوية من حيث المساحة والإنتاجية.
- انخفاض إنتاجية القطعان إلى حد كبير على النحو الذي أدى إلى تضاؤل الإنتاج العربي من المنتجات الحيوانية ( الألبان والأجبان).
- تقدر المساحات المزالة من الغابات في المنطقة العربية بحوالى10.14 ألف كيلومتر مربع خلال الفترة بين 1990-2005م.
- قصور الدول العربية في الانخراط في الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالموارد الغابية والرعوية وتنفيذها، وضياع فرص الاستفادة منها لتوفير الاستثمارات الضرورية لصيانة واستصلاح هذه الموارد وبخاصة اتفاقية تغير المناخ وبروتوكول كيوتو.
- الحاجة إلى تدريب كوادر فنية على حماية وتربية وتنمية وتنظيم واستغلال المراعي والغابات.
- نقص الوعي العربي بأهمية وفائدة المراعي والغابات.

**(جـ) الأهداف الإستراتيجية:**

- تحقيق استدامة الموارد الزراعية العربية (هـ4).

**(د) المكونات التنموية:**

- تنظيم الرعي (5/7 المكون الأول) .

**(هـ) النواتج الرئيسية:**

- تبادل الآراء والخبرات في مجال وضع خطط وطنية محددة لحماية واستدامة الموارد الغابية والرعوية.
- خبرات فنية مدربة في مجال الإدارة الفنية المستدامة للمراعي والغابات.
- موجهات ومقترحات في مجال الاتفاقيات الدولية لصيانة وتنمية الغابات والمراعي.

- مشاريع رائدة في مجال تأهيل الغابات المتدهورة في المنطقة العربية.

(و) **الأفق الزمني**:

- (2009-2014).

(ز) **الميزانية التقديرية**:

- 942 ألف دولار.

## 6ـ2 : تطوير التقانات الحيوية (7ر1)

(أ) خلفية:

تعد تقانات الهندسة الوراثية أعلى درجات التقانات الحيوية في المجالات الزراعية المتعلقة بنقل وتوطين التقانات الحديثة بحسبانها عاملا أساسيا لإحداث التطور المنشود في الإنتاج الزراعي في الزراعة العربية, وقد تبنت الدول المتقدة هذه التقنية خاصة في إنتاج كثير من المحاصيل, إلا أن تطبيقها في المنطقة العربية كان على نطاق ضيق وفي بدايتها الأولى نظرا لان هذا النوع من التقانات يتطلب بنية بحثية متقدمة وأجهزة معملية متطورة وكوادر مختصة عالية المستوي, لذا تركز الدول العربية في هذه المرحلة على نقل هذه التقانات وأقلمتها على صعيد البيئة الزراعية العربية .

(ب) المبررات:

- التسارع المتزايد في استخدام التقانات الحيوية في الزراعة على المستوى العالمي وضرورة مواكبة هذه التقانات والاستفادة منها.
- ضعف البنية المؤسسية والنقص الشديد في الأجهزة والمعدات المتطورة .
- نقص الكوادر البحثية عالية النوعية والمختصة في مجالات الهندسة الوراثية .

(جـ) الأهداف:

- زيادة القدرة على توفير الغذاء الآمن (هـ/3)
- تحقيق استدامة الموارد الزراعية العربية (هـ/4)

(د) المكونات التنموية القطرية:

- تطوير تقانات الهندسة الوراثية (7ر1 المكون الثالث)

(هـ) النواتج الرئيسية:

- التوسع في إستخدام التقانات الهندسة الوراثية في تطوير الإنتاج الزراعي العربي.
- رفع مستوى المعرفة للكوادر البحثية العاملة في مجالات الهندسة الوراثية .
- تبادل الخبرات البحثية في المجال.
- الحفاظ على البيئة من التلوث .

(و) الأفق الزمني:

- 2009 – 2014.

(ز) الموازنة:

- 640 ألف دولار.

## 7.2: تطوير تقانات المعاملات الزراعية والنظم المزرعية (3/1)

(أ) **خلفية**:

تتسم الزراعة في المنطقة العربية بتدني إنتاجيتها الزراعية نتيجة لاستخدام الأساليب التقليدية وتعتبر معاملات إعداد الأرض للزراعة من العمليات المهمة التي تؤثر في الإنتاج الزراعي المحصولي على نطاق الدول العربية ،مما يتطلب ضرورة استبدال وتطوير أساليب الإنتاج الزراعي التقليدية بما ينسجم مع مفاهيم الزراعة الحديثة وذلك بإدخال تقانات متقدمة في مجال المعاملات الزراعية والنظم المزرعية وتوظيفها بهدف تطوير وتنمية الإنتاج والإنتاجية المحصولية.

وتستهدف خطة عمل المنظمة تنفيذ المكون الخاص بتطوير معاملات إعداد الأرض للزراعة وخدمة المحاصيل وتأتي أولوية هذه المكونات ضمن المجالات والمكونات التنموية القطرية المعززة لزيادة القدرة على توفير الغذاء الأمن بالإضافة إلى زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الزراعة العربية للوفاء بمتطلبات تنفيذ إستراتيجية التنمية الزراعية العربية.

(ب) **المبـــررات**:

- إهدار الأصناف عالية الإنتاجية عن طريق استخدام حزم غير ملاءمة من المعاملات.
- التخلف وتقليدية الأساليب الإنتاجية المستخدمة.
- الحاجة إلى الارتقاء بالإنتاجية الزراعية وتبني المعاملات الزراعية المحسنة.
- ضعف أجهزة الإرشاد الزراعي وضعف المصادر التحويلية.

(جـ) **الأهـــداف الإستراتيجية**:

- زيادة القدرة على توفير الغذاء الأمن (هـ/3)
- تحقيق استدامة الموارد الزراعية(هـ/4)

(د) المكـــونات التنموية:

- تطوير تقانات المعاملات الزراعيـة تحـت نظـم الزراعـة غـير التقليديـة (3/1 المكـون الخامس).

(هـ) النواتج الرئيسية:

- زيادة الإنتاجية الزراعية.
- خفض تكاليف الإنتاج.
- المساهمة في الحفاظ على البيئة.
- زيادة القدرة على الابتكار والتطوير في الحقل الزراعي.
- تحسين دخول المزارعين.

(و) الأفـــق الزمنـــي:

- 2009 – 2014.

(ز) المـــوازنـــة:

- 1750 ألف دولار.

## 8ـ2 تطوير تقانات موارد المياه (1/1).

(أ) **خلفية:**

تعاني الدول العربية من ندرة شديدة في الموارد المائية الأمر الذي يُعزى أساسا إلى وقوعها ضمن إحدى أشد مناطق العالم جفافا. وخلال العقدين القادمين سوف تزداد المشكلة خطورة في ضوء ما يتسم به عرض الموارد المائية العربية من ثبات نسبي من جانب، وتزايد الطلب على الموارد المائية نتيجة للتزايد السكاني وتزايد الحاجة إلى المياه في مختلف الاستخدامات من جانب آخر. ويبلغ إجمالي المتاح من الموارد المائية في الوطن العربي حوالي 243 مليار متر مكعب سنويا في عام 2003 وهو ما يزيد قليلا عما كان متاحا منذ عقدين، الأمر الذي يعني أنه لم يحدث تغير يذكر في موارد المصادر التقليدية (الأنهار والمياه الجوفية) والتي تشكل الشطر الأكبر في إجمالي الموارد المائية المذكورة (نحو 95٪) بينما نمت الموارد من المصادر غير التقليدية بمعدل أسرع إلا أنها تشكل نسبة ضئيلة في الإجمالي العام.

وفي الوقت الراهن فإن أغلب الدول العربية تقع تحت خط الفقر المائي (أقل من 1000 مترٍ مكعبٍ للفرد سنويا)، وبفرض ثبات العرض المتاح من الموارد المائية فإنه خلال العقدين القادمين سوف تكون الدول العربية جميعا واقعة تحت خط الفقر المائي. ولما كانت الزراعة تعد المستخدم الرئيسي للموارد المائية (نحو 80٪ من الإجمالي) فإن تدهور الأوضاع المائية سوف ينعكس بشدة على الإنتاج الزراعي العربي، ذلك أن تزايد الطلب على الموارد المائية للاستخدامات غير الزراعية سوف يكون بالضرورة خصما على العرض الثابت نسبيا لهذه الموارد وعلى حساب الموارد المخصصة للزراعة.

ونتيجة للطلب الملح على المياه من كافة القطاعات كنتيجة للتطور الذي شهدته معظم الدول العربية وزيادة عدد السكان وارتفاع مستوى المعيشة، ونظرا لمحدودية المصادر المائية التقليدية فإن الاهتمام بالمصادر غير التقليدية قد تزايد في الآونة الأخيرة خاصة في إعادة استعمال مياه الصرف الصحي المعالجة والمياه المحلاة، ويعتبر الوطن العربي من أكثر المناطق إنتاجا للمياه المحلاة في العالم، وقد تطورت هذه التقنية في بعض دول الخليج بسبب الشح الشديد في مواردها المائية واحتياجاتها الضرورية للمياه لتغطي متطلب الشرب واستخدامات الإنسان الأخرى، ورغم ارتفاع تكلفتها المالية فان هذا المصدر قد يكون المصدر الوحيد المتاح في بعض المناطق ولذلك فهناك بحوث مستمرة لإيجاد حلول لتخفيض تكلفة إتاحتها حيث أنها مصدر غير محدود من ناحية الكمية. إلا أن المياه غير التقليدية لا زالت تشكل جزءا بسيطا من الموارد المائية العربية حيث يقدر حجمها الكلي في الدول العربية بحوالي 5٪ من المصادر المائية المتاحة.

(ب) **المبررات** :

- ندرة الموارد المائية في الدول العربية.
- توقعات ازدياد مشكلة المياه مستقبلا.
- ضرورة تنمية وصيانة الموارد المائية العربية.
- الحاجة إلى ترشيد استخدام الموارد المائية.
- الحاجة لوضع سياسات محفزة لاستخدام تقانات موارد المياه.

(جـ) الأهداف الإستراتيجية:

- تحقيق استدامة الموارد الزراعية العربية (هـ/4).

(د) المكونات التنموية:

- تقانات إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي (1/1 المكون السابع).

(هـ) النواتج الرئيسية:

- ترشيد استخدام الموارد المائية العربية.
- زيادة كمية المياه المتاحة للاستخدام الزراعي.
- الاستفادة من مياه الصرف الصحي لأغراض الزراعة.
- ارتفاع في الإنتاجية الزراعية وتحسين النوعية وتقليل تكاليف الإنتاج.
- الحفاظ على البيئة من التلوث.
- استدامة الموارد الزراعية.

(و) الأفق الزمني:

- (2009-2014).

(ز) الموازنة التقديرية:

- 330 ألف دولار.

## جدول رقم (2)
## الاحتياجات التمويلية للبرنامج الرئيسي للتنمية الزراعية المستدامة والحد من الفقر

| المجالات | الموازنة بآلاف الدولارات | | | | | | مجموع المخصصات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | |
| التخفيف من معدلات الفقر في الريف | 240 | 305 | 280 | 285 | 290 | 295 | **1695** |
| الإدارة المتكاملة للموارد المائية | 70 | 100 | 90 | 90 | 100 | 100 | **550** |
| تنسيق سياسات البحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا. | 100 | 100 | 105 | 108 | 112 | 117 | **642** |
| الحفاظ على الموارد والأصول الوراثية | 150 | 130 | 145 | 150 | 153 | 154 | **882** |
| تنظيم إدارة الموارد الرعوية والغابية | 160 | 130 | 160 | 162 | 165 | 165 | **942** |
| تطوير التقانات الحيوية | 100 | 100 | 105 | 110 | 112 | 113 | **640** |
| تطوير تقانات المعاملات الزراعية والنظم المزرعية | 300 | 260 | 290 | 295 | 295 | 310 | **1750** |
| تطوير تقانات موارد المياه. | 30 | 70 | 50 | 55 | 60 | 65 | **330** |
| **الإجمالي** | **1150** | **1195** | **1225** | **1255** | **1287** | **1319** | **7431** |

## شكل رقم (2)

الاحتياجات التمويلية للبرنامج الرئيسي للتنمية الزراعية المستدامة والحد من الفقر

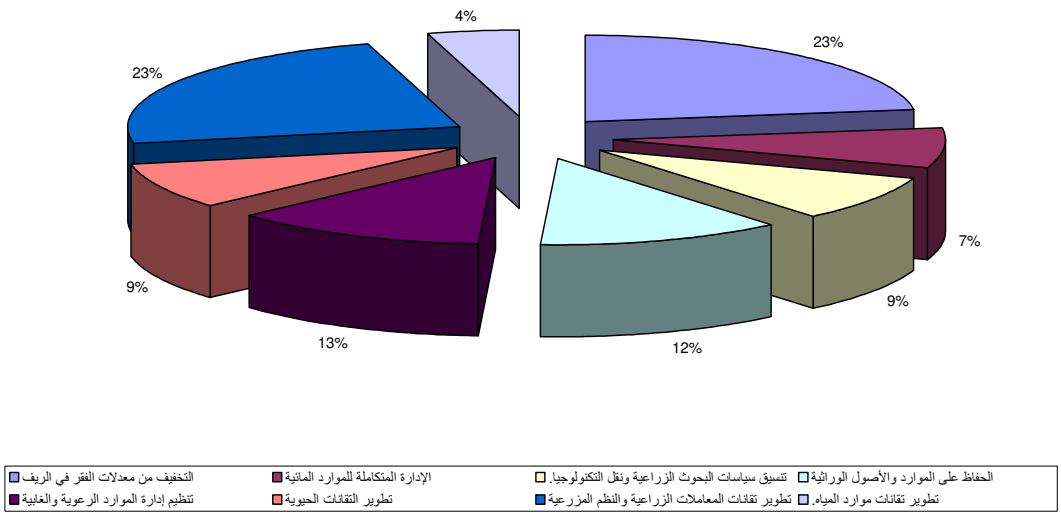

# 3- البرنامج الرئيسي للدعم المؤسسي والتكامل الزراعي العربي

## 3ـ البرنامج الرئيسي للدعم المؤسسي والتكامل الزراعي العربي :

**(أ) خلفية :**

تواجه القطاعات الزراعية العربية العديد من التحديات التي تفرضها المتغيرات والمستجدات الإقليمية والدولية المعاصرة والتي تحتم ضرورة إحداث المزيد من الإصلاحات في هياكل ومستلزمات عمل القطاعات الزراعية العربية بما يساعد على استغلال الموارد والطاقات المتاحة، تلبية لاحتياجات الطلب المتزايد على سلع الغذاء الرئيسية. وقد سعت الدول العربية منفردة أو بالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية إلى تخطيط وتنفيذ مجموعة من الإصلاحات الإقتصادية والمؤسسية، بما يمكن من تسريع معدلات التنمية الاقتصادية والزراعية والإجتماعية في المنطقة.

ومن جانبها قامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بإتباع إستراتيجية محددة المعالم للتكامل الزراعي العربي بحسبانه أحد المداخل الرئيسية لتعظيم الاستفادة من الموارد المالية والبشرية والطبيعية المتاحة في المنطقة العربية. ففي إطار خطط عملها وبرامجها وأنشطتها السنوية أعدت المنظمة برنامجا يستهدف تفعيل وتطوير الجهود القائمة والممكنة لتحقيق التكامل الزراعي بين الدول العربية بأشكاله الثنائية والإقليمية والقومية، ودعم جهود الدول العربية في مجال تنسيق السياسات الزراعية والبرامج والمشروعات التي تهتم بالاستثمارات العربية المشتركة وبالإنتاج والتسويق. إضافة إلى دعم انضمام الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية وإقامة السوق العربية المشتركة وتقديم الدعم للمؤسسات الزراعية للدول العربية، ورفع كفاءتها من خلال المساهمة في إعداد التشريعات والإصلاح المؤسسي وتبادل التجارب والخبرات والتدريب والتأهيل.

وتواصل المنظمة مساهماتها في هذا المجال بالتركيز على المجالات التي تخدم زيادة الإنتاج والإنتاجية وتطوير التسويق الزراعي، وتشجيع ودعم التعاون والتنسيق بين المؤسسات الوطنية العربية المختلفة وبينها وبين المنظمات الإقليمية والدولية ذات العلاقة.

وتأتي أهمية العمل من خلال هذا البرنامج المختص بالدعم المؤسسي والتكامل الزراعي، من أن مجالات عملخ ومكوناته تنسق مع إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين.

**(ب) الأهداف الإستراتيجية :**

- استخدام الموارد الزراعية العربية من منظور تكاملي (هـ/1).
- الوصول لسياسة زراعية عربية مشتركة (هـ/2).
- تحقيق إستدامة الموارد الزراعية العربية (هـ/5).
- زيادة القدرة على توفير الغذاء الآمن للسكان (هـ/ 3).
- استخدام الموارد العربية الزراعية من منظور تكاملي (هـ/1).

**(ج) الأهداف التنموية المباشرة :**

- دعم العمل العربي المشترك ومؤسساته.

- دعم جهود الدول العربية في مجال إقامة الاتحاد الجمركي العربي وفي مجال تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ومتابعة المتغيرات الإقليمية والدولية والتكيف معها.
- الدعم المؤسسي للقطاعات الزراعية العربية لرفع كفاءة أداء القطاع الزراعي، من خلال مجموعة من الإصلاحات المؤسسية والعديد من أنشطة بناء القدرات وتنمية المهارات وتطوير سياسات ومناهج مؤسسات التعليم الزراعي في المنطقة العربية.
- تعزيز علاقات التعاون بين المؤسسات الزراعية العربية وبينها وبين نظيراتها الإقليمية والدولية.
- تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية العربية ودعم فرص وصولها للأسواق العالمية.

(د) **المجالات الإستراتيجية التنموية** :

- تطوير التعليم والتأهيل المهني (2/5).
- تنسيق سياسات مكافحة الأمراض والأوبئة (5/4).
- الإصلاح المؤسسي في الزراعة العربية (4/5).
- متابعة ورصد المتغيرات الدولية والإقليمية والتكيف معها (3/3).
- تنمية المهارات في مجال تحليل السياسات والتفاوض (1/3).
- تعزيز دور المرأة الريفية في التنمية (2/6).

## 3ـ1 تطوير التعليم والتأهيل المهني (2/5) :

**(أ) خلفية :**

ينطوي التعليم الزراعي على أهمية كبيرة في خدمة قضايا التنمية الزراعية المستدامة، خاصة إذا ما وجهت نواتجه بالشكل الذي يلبي احتياجات أولويات الخطط التنموية للدول. وقد أظهرت الدراسات العديدة التي أجرتها المنظمة في إخار تقييمها لأوضاع مؤسسات التعليم الزراعي والثانوي والعالي، إن مناهج تلك المؤسسات لا تلبي احتياجات التحديث والتطوير الذي اتجهت إليه معظم دول المنطقة لتحقيق الاكتفاء الذاتي في سلع الغذاء والإنتاج الزراعي الآمن، حيث تبين ضعف المستوى المعرفي للخريجين نسبة للنقص في التخصصات الدقيقة وبقاء الهياكل والسياسات التعليمية على ما كانت عليه في السابق دون مواكبة لمتطلبات المتغيرات التقنية.

ونظرا لارتباط التعليم الزراعي بالإرشاد والتكوين والبحوث الزراعية التطويرية اللازمة لنجاح سياسات وخطط التنمية الزراعية المستدامة، فإن الاهتمام بتطوير التعليم الزراعي والتأهيل المهني، حظي بالأولوية التي يستحقها في إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة، حتى تتوافر الكوادر اللازمة لتطوير وتنفيذ برنامج الإستراتيجية بالأعداد والنوعية المطلوبتين.

**(ب) المبررات :**

- الضرورة الملحة للتكيف مع التغيرات التقنية التي خرأت في مجالات الإنتاج الزراعي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الزراعية.
- استمرار الطلب على التدريب المتخصص, فيما يرتبط بنقل وتوخين التقانات الحديثة التي أصبحت من الأدوات الضرورية لإحداث الطفرات الإنتاجية المطلوبة واستدامة عطاء الموارد الطبيعية.
- إتاحة تدريب متقدم للأفراد والمجموعات ولمدد أخول لمنح المهارة والمعرفة الضرورية للتعامل مع التقانة الحديثة نقلا وتطبيقا.
- دعم البرامج والخطط التنموية للدول الأعضاء والمساعدة في تبادل التجارب والخبرات بين الدول العربية.
- تدني مخرجات التعليم الزراعي والنقص في التخصصات الدقيقة وضرورة تكيف مناهج وسياسات التعليم الزراعي مع متطلبات تنفيذ إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة.

**(ج) الأهداف الإستراتيجية :**

- استخدام الموارد الزراعية العربية من منظور تكاملي (هـ/1).

**(د) الأهداف التنموية :**

- توجيه نواتج عملية التعليم الزراعي لتلبية احتياجات تحديث الزراعة العربية.
- رفع المستوى المعرفي من خلال تطوير المناهج وخرائق التدريس، في إخار تنموي إستراتيجي.
- إصلاح الهياكل والسياسات التعليمية الزراعية لمواجهة التغيرات التقنية المتسارعة.

(هـ) **المكونات التنموية** :

- دراسة الطلب على الكوادر الزراعية المختصة (2/5 المكون الأول).
- التدريب المهني في المجالات الزراعية (2/5 المكون الرابع).
- سياسات التعليم والتأهيل في القطاع الزراعي (2/5 المكون الثاني).

(و) **النواتج الرئيسة** :

- دعم الخطط والبرامج التنموية الزراعية في البلدان العربية من خلال تأمين مستلزماتها من الكوادر عالية التأهيل والتدريب في شتى التخصصات الزراعية الحديثة.
- الارتقاء بمستوى تنفيذ وإدارة البرامج والمشروعات التنموية الزراعية على المستويين القومي والقطري.
- المساهمة بفاعلية في زيادة عائدات القطاع الزراعي في الدول العربية .

(ز) **الأفق الزمني** :

- 2009 ـ 2014

(ح) **الموازنة التقديرية** :

- 1585 ألف دولار أمريكي

## 2.3 تنسيق سياسات وإجراءات مكافحة الأمراض والأوبئة (4/5):

(أ) **خلفية**:

يمتلك الوخن العربي ثروة حيوانية ضخمة، إلا أن معدلات الاكتفاء الذاتي من منتجاتها لا تزال دون المستوى المطلوب على الرغم من الجهود المقدرة التي بذلتها الدول العربية في تحسين ظروف رعايتها الصحية وتحسين تراكيبها الوراثية، وذلك نتيجة للعديد من المشاكل التي تؤثر بشكل أو بآخر على الإنتاج ونوعيته. وتتمثل أهم هذه المشاكل في الأمراض الحيوانية، التي تعتبر من المعوقات الرئيسية للإنتاج الحيواني والنمو الاقتصادي والاجتماعي على النطاق الإقليمي. ونظرا لتعدد واختلاف الأمراض الحيوانية وأهميتها لكل دولة فإن تفعيل نظم مكافحتها ودرء أخطارها يستدعي تضافر الجهود لتوفير الحماية الكافية للثروة الحيوانية بالمنطقة العربية.

(ب) **المبررات** :

- انتشار الأمراض الحيوانية العابرة للحدود في المنطقة العربية.
- صعوبة السيطرة على الأمراض الحيوانية من قبل كل دولة على حدة لافتقارها للتجهيزات الفنية اللازمة أو لقلة الموارد المالية المتاحة.
- ضعف استخدام تقانات التقصي الحقلي والمخبري.
- الآثار السلبية للأمراض الحيوانية على التجارة الزراعية المحلية والإقليمية والعالمية، وعلى صحة الإنسان والحيوان وسلامة الغذاء.
- الحاجة لاستمرار الأثر التنموي الإيجابي للمشروعات التي نفذتها المنظمة خلال الفترة (2003-2007).

(جـ) **الأهداف الإستراتيجية**:

- زيادة القدرة على توفير الغذاء الآمن (هـ/3).

(د) **المكونات التنموية**:

- تنسيق السياسات العربية لمكافحة الأمراض والأوبئة العابرة للحدود (5/4 المكون الأول).
- تنسيق تشريعات وإجراءات الحجر الزراعي والبيطري 4/5 المكون الثاني).

(هـ) **النواتج الرئيسية**:

- الحد من انتشار الأمراض والأوبئة الحيوانية والنباتية في المنطقة العربية.
- تطوير الإنتاج والإنتاجية للسلع والمنتجات النباتية والحيوانية.
- تحسين دخول المجتمعات الريفية والمربين.
- توفير الغذاء الآمن.
- رفع معدلات التجارة الزراعية في المنطقة العربية.

(و) **الأفق الزمني**:

- 2009 – 2014

(ز) **الموازنة التقديرية** :

- 1240 ألف دولار أمريكي.

## 3ـ3 الإصلاح المؤسسي في الزراعة العربية (4/5) :

(أ) **خلفية :**

انتقلت العديد من الدول العربية مؤخرا من الاقتصاديات التي تقوم على التدخل الحكومي وسيطرة المؤسسات الرسمية على قرارات الإنتاج والتسويق إلى الاقتصاديات التي تقوم على اقتصاد السوق والدور المتنامي للقطاع الخاص. وجرى هذا التحول على الزراعة بوصفها أحد قطاعات الاقتصاد العربي الهامة.

وقد تزامن هذا التحول مع المتغيرات والمستجدات الاقتصادية الإقليمية والدولية، التي سادت مؤخرا، والتي من أهمها الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة GATT وقيام منظمة التجارة العالمية WTO، إضافة إلى العديد من التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية، التي حققت في مجملها واقعا جديدا في الزراعة العربية، الشيء الذي أدى إلى انتهاج العديد من الدول العربية لإصلاحات اقتصادية أنجزت بسرعة أكبر من السرعة التي تم بها الإصلاح المؤسسي، مما عرض الزراعة العربية إلى فجوة مؤسسية أثرت بدورها سلبا على مجمل أداء هذا القطاع. يضاف إلى ذلك أن مؤسسات القطاع الخاص لم تتطور بعد على النحو الذي يمكنها من المشاركة الفاعلة لمؤسسات القطاع العام في الإنتاج والتسويق.

(ب) **المبررات :**

- التباطؤ في معدلات الإصلاح المؤسسي.
- الفجوة المؤسسية التي يعانيها القطاع الزراعي العربي وتأثيرها السلبي على أداء القطاع.
- تخلف مؤسسات القطاع الخاص عن الإصلاح المؤسسي الذي شمل قطاعات الزراعة في بعض الدول، مما أعاق قيامها بالدور المناط بها في تعزيز القدرات الإنتاجية والتسويقية.

(ج) **الأهداف الإستراتيجية :**

- استخدام الموارد العربية الزراعية من منظور تكاملي (هـ/1).
- زيادة القدرة على توفير الغذاء الآمن (هـ/3).
- تحقيق الاستقرار في المجتمعات الريفية العربية الزراعية (هـ/5).

(د) **الأهداف التنموية :**

- إحداث إصلاح مؤسسي لقطاعات الزراعة في الدول العربية يتواكب مع الإصلاحات الاقتصادية التي أحدثت مؤخرا، لسد الفراغ الناشيء عن التحولات الاقتصادية الإقليمية والدولية.
- تطوير مؤسسات القطاع الخاص على النحو الذي يمكنها من أداء الدور المطلوب منها، بخاصة في مجالات الإنتاج والتسويق.
- إحداث أكبر قدر من التنسيق والربط بين المؤسسات القطرية ببعضها البعض وبالمؤسسات النظيرة على المستوى الإقليمي والدولي.

- رفع كفاءة أداء المؤسسات الزراعية العربية لدعم الاقتصاد الوخني للدول.

(هـ) **المكونات التنموية** :

- تحسين أداء المؤسسات الزراعية (4/5 المكون الثالث).

(و) **النواتج الرئيسة** :

- هياكل ونظم مؤسسية ذات كفاءة عالية لشتى قطاعات الزراعة العربية.
- خدمات زراعية مساندة مطورة قائمة على أحدث التقانات ومنفذة بكوادر مقتدرة.
- بناء قدرات مؤسسية وبشرية وفقا للأهداف التنموية لقطاعات الزراعة في الدول العربية المختلفة.
- الاتساق مع اشتراخات الاتفاقيات والمنظمات الاقتصادية والتجارية الدولية والإقليمية.
- زيادة عائدات القطاع الزراعي من خلال الإصلاحات المؤسسية المقترحة.

(ز) **الأفق الزمني** :

- 2009 – 2014

(ح) **الموازنة**:

- 3790 دولار أمريكي

## 4ـ3 : متابعة ورصد المتغيرات الدولية والإقليمية والتكيف معها (3/3):

(أ) **خلفية** :

منذ تسعينات القرن الماضي أخذت وتيرة المتغيرات الاقتصادية في التسارع، خاصة على الصعيد الدولي، حيث انتهت تلك المتغيرات بدخول إتفاقية الجات حيز التنفيذ وقيام منظمة التجارة العالمية في عام 1995، يضاف إلى ذلك تعاظم دور التكتلات الاقتصادية الإقليمية في التجارة الدولية.

تلزم الإفادة بأن عدد الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية (WTO) قد بلغ 150 دولة، وأن العديد من الدول العربية قد انضمت أو في سبيلها للانضمام لهذه المنظمة، مما يحتم على تلك الدول التواؤم مع متطلبات المنظمة وتكييف هياكل مؤسساتها وتشريعاتها بما يتفق مع اشتراخات المنظمة ويعزز فاعلية العضوية والاندماج الإيجابي في الاقتصاد العالمي.

ويتطلب هذا التكيف إقامة وحدات للتحليل والمتابعة يتم توخينها في الوزارات المعنية، مع تزويدها بكوادر مؤهلة ومدربة تدريبا عاليا في مجالات التحليل الاقتصادي والتحكيم وفض المنزاعات والتشريعات والقوانين المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية ومنع الاحتكار والدعم والإغراق.

(ب) **المبررات** :

- بروز وسيادة اتفاقات ومنظمات دولية تنظم حركة التجارة العالمية، كمنظمة التجارة العالمية WTO، التي انضمت إليها العديد من الدول العربية، مما يستوجب إجراء تعديلات هيكلية ومؤسسية، بما يمكن من المواءمة مع أحكام واشتراخات هذه الاتفاقية.
- الحاجة إلى تعظيم فاعلية العضوية في المنظمات والاتفاقيات الدولية والإقليمية وتعزيز الاندماج الإيجابي في الاقتصاد العالمي.
- الحاجة إلى وحدات للتحليل والمتابعة في الوزارات المعنية بتلك الاتفاقيات ووضع التشريعات والنظم التي تمكن من التواؤم معها.
- الحاجة إلى تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية لخلق أسواق جديدة للمنتجات الزراعية الوخنية.

(ج) **الأهداف الإستراتيجية** :

- استخدام الموارد الزراعية العربية من منظور تكاملي (هـ/1).

(د) **الأهداف التنموية** :

- تعزيز قدرات الدول العربية في التكيف مع المتغيرات الدولية والإقليمية.
- الاندماج الإيجابي في الاقتصاد العالمي وفتح أسواق جديدة للمنتجات الزراعية العربية.
- بناء القدرات المؤسسية والبشرية العربية في مجال التحليل ومتابعة ورصد المتغيرات الدولية والإقليمية وفي التحكيم وفض النزاعات والتشريعات المرتبطة بها، بما يمكن من تعظيم الانضمام للاتفاقيات والمنظمات الدولية.

(هـ) **المكونات التنموية** :

- إقامة وحدات تحليل ومتابعة لشئون منظمة التجارة العالمية (3/3/المكون الأول).
- التشريعات والقوانين اللازمة للمواءمة مع المتغيرات العالمية (3/3/المكون الثاني).

(و) **النواتج الرئيسة** :

- توصيف لنموذج وحدة (بكامل متطلباتها) لتحليل ومتابعة تنفيذ التزامات منظمة التجارة العالمية، تتبع وزارات الزراعة أو الوزارات ذات الصلة.
- توصيف التشريعات والقوانين المطلوب إصدارها على نحو نموذجي للتطابق مع مقتضيات والتزامات منظمة التجارة العالمية وغيرها من التكتلات الإقليمية، بخاصة ما يتعلق بقواعد المنشأ واتفاقية الصحة والصحة النباتية وقوانين منع الاحتكار والدعم والإغراق وحقوق الملكية الفكرية.
- إندماج الدول العربية في الاقتصاد العالمي ووصول صادراتها لأسواق جديدة.

(ز) **الأفق الزمني** :

- 2009 –2014.

(ح) **الموازنة**:

- 1016 ألف دولار أمريكي .

**5-3 : تنمية المهارات في مجالات تحليل السياسات والتفاوض والتحكيم الدولي (1/5):**

**(أ) خلفية :**

يهتم هذا البرنامج بتنمية المهارات في بعض المجالات التي تفرضها المتغيرات والمستجدات على كافة الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية وبخاصة مجال تحليل السياسات الزراعية، من أجل التكيف مع تلك المتغيرات، حيث إن العديد من الدول العربية تعاني نقصا في أعداد ومستويات تأهيل الكوادر العاملة في هذا المجال، عليه فقد اهتمت برامج الإستراتيجية العربية للتنمية الزراعية المستدامة للعقدين القادمين بتخصيص أحد برامجها لتنمية المهارات في مجالات تحليل السياسات والتفاوض والتحكيم الدولي.

**(ب) المبررات :**

- قلة الكوادر الفنية المتخصصة في مجال تحليل السياسات الزراعية.
- الحاجة إلى تنسيق سياسات التجارة الزراعية بين الدول لتسهيل حركة التبادل التجاري الزراعي العربي البيني.
- الحاجة إلى تدعيم قدرات الدول في مجال إعداد السياسات الزراعية وتحليلها لتكييفها مع المتغيرات الإقليمية والدولية.

**(ج) الأهداف الإستراتيجية :**

- الوصول لسياسة زراعية عربية مشتركة (هـ/2).

**(د) المكونات التنموية:**

- صياغة وتحليل السياسات الزراعية والتجارية (1/5 المكون الأول).
- تطوير قدرات التفاوض والتحكيم الدولي في مجال الزراعة (1/5 المكون الثاني).

**(هـ) النواتج الرئيسية:**

- كوادر عربية ذات كفاءة عالية في مجال تحليل ومتابعة وتقييم السياسات الزراعية.
- أجهزة وخبرة متطورة ومزودة بأحدث الإمكانات المادية والبشرية للعمل في تحليل ومتابعة وتقييم السياسات الزراعية وفقا للأسس والمنهجيات المتبعة دوليا في هذا المجال.
- تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة من خلال العمل العلمي والمنهجي في تقييم وتحليل السياسات.

**(و) الأفق الزمني:**

- 2011 – 2014

**(ز) الموازنة التقديرية**

- 985 ألف دولار أمريكي.

## 6-3 تعزيز دور المرأة الريفية في التنمية (2/6) :

(أ) **خلفية**:

تساهم المرأة الريفية في النهوض بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي للأسر الريفية الفقيرة، إيمانا منها بالدور الذي تلعبه الأسر الريفية في تحقيق الكفاءة المنشودة في الإنتاج و سعيا منها لتحسين أوضاعهم وزيادة دخولهم. ورغم أهمية هذا الدور إلا أنها تواجه صعوبات ومعوقات جمة في الحياة الريفية والتي تتمثل في التمييز المجتمعي ضد المرأة مما يجعلها لا تتمكن من حيازة الموارد الزراعية في أغلب الأحوال بالإضافة إلى انتشار الجهل وقلة التعليم وسط النساء الريفيات, مما يستوجب ضرورة النهوض بالمرأة الريفية وتحسين أوضاعها لتمكينها من حيازة وإدارة موارد الإنتاج والعمل على تعزيز مشاركتها في اتخاذ القرار والتنمية الزراعية المستدامة.

(ب) **المبررات**:

- زيادة التمييز المجتمعي ضد المرأة.
- ضعف مشاركة المرأة في اتخاذ القرار.
- الصعوبات التي تواجه مشاركة المرأة في عملية التنمية الريفية.
- قلة تمتع المرأة الريفية بالمشاريع الإنتاجية الصغيرة والمدرة للدخل .
- تدني دخل الأسر الريفية الذي يقيد قدرتها على الشراء .
- ضرورة تحقيق تكافؤ الفرص ومكافحة الفقر وتلبية الحد الأدنى من الاحتياجات والخدمات الأساسية.

(جـ) **الأهداف الإستراتيجية**:

- تحقيق الاستقرار في المجتمعات الريفية العربية (هـ/5).

(د) **المكونات التنموية**:

- تحسين أوضاع المرأة الريفية (2/6 المكون الأول).

(هـ) **النواتج الرئيسية**:

- تخفيف حدة الفقر في الريف بتحسين الأوضاع الإنتاجية للمرأة الريفية.
- زيادة مساهمة المرأة الريفية في التنمية الزراعية.
- تحسين المستويات المعيشية للسكان بالريف.
- تشجيع ومساعدة المرأة في المناخق الريفية على الانخراط في عملية التنمية.
- زيادة الإنتاج الغذائي في الريف العربي.

(و) **الأفق الزمني**:

- 2009 – 2014.

(ز) **الموازنة**:

- 450 ألف دولار.

## جدول رقم (3)
## الاحتياجات التمويلية للبرنامج الرئيسي للدعم المؤسسي والتكامل الزراعي العربي

| المجالات | الموازنة بآلاف الدولارات | | | | | | مجموع المخصصات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | |
| تطوير التعليم الزراعي والتأهيل المهني | 340 | 175 | 240 | 255 | 280 | 295 | **1585** |
| الإصلاح المؤسسي في الزراعة العربية | 635 | 625 | 630 | 630 | 635 | 635 | **3790** |
| متابعة ورصد المتغيرات الدولية والإقليمية والتكيف معها | 150 | 190 | 160 | 166 | 170 | 180 | **1016** |
| تنمية المهارات في مجالات تحليل السياسات والتفاوض | 150 | 170 | 160 | 165 | 170 | 170 | **985** |
| تنسيق سياسات وإجراءات مكافحة الأمراض والأوبئة العابرة | 200 | 200 | 204 | 210 | 211 | 215 | **1240** |
| تعزيز دور المرأة الريفية | 75 | 70 | 72 | 76 | 74 | 83 | **450** |
| **الإجمالي** | **1550** | **1430** | **1466** | **1502** | **1540** | **1578** | **9066** |

**شكل 3**
**الاحتياجات التمويلية للبرنامج الرئيسي للدعم المؤسسي والتكامل الزراعي**

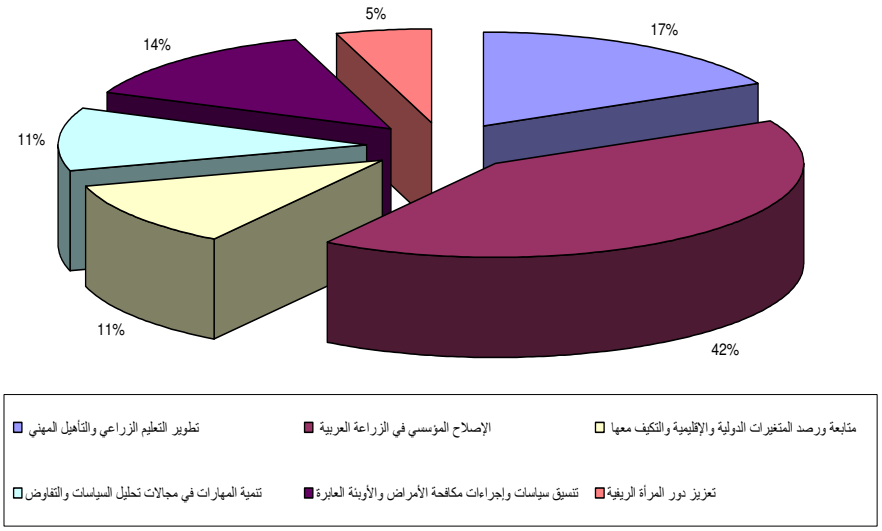

# 4- البرنامج الرئيسي للمعلومات والاحصاءات الزراعية

## 4ـ البرنامج الرئيسي للمعلومات والإحصاءات الزراعية:

(أ) **خلفية:**

حرصت المنظمة العربية للتنمية الزراعية على ضرورة الاستفادة من التقانات الحديثة والمتسارعة في مجال المعلومات والاتصالات في التنمية الزراعية، تكريسا لأهمية المعلومات الزراعية في عالمنا المعاصر والذي يعيش نقلة نوعية في عالم المعلومات وتقنياتها، حيث إن الطفرة المعلوماتية التي تسود العالم تمثل توجها جادا نحو تطبيق التقانات الحديثة في مجال البيانات ونظم المعلومات والتي تمثل فيها المعلومة والرقم الإحصائي حجر الزاوية لعمليات وضع واتخاذ القرارات الصائبة، كما تمثل المعلومات والإحصاءات الأساس الذي ترتكز عليها عمليات رصد وتقييم السياسات والبرامج التي تعالج قضايا التنمية المستدامة والأمن الغذائي، مما أكد على حاجة المؤسسات لتطوير الأجهزة والأساليب المعلوماتية وتوفير المعلومات والإحصاءات اللازمة، كما أكدت على ضرورة دقة وشمولية المعلومات وسرعة انسيابها في الوقت المناسب، إضافة إلى وضع المؤشرات الاقتصادية والتنموية التي تفيد تخطيط البرامج والمشروعات التنموية المستقبلية، كما أن هناك حاجة ماسة لتحديث نظم المعلومات من حيث البرمجيات والأجهزة المستخدمة مع تكثيف عمليات التدريب لمواكبة الجديد من تقنيات المعلومات والاتصالات.

ونظرا للاهتمام المستمر بهذا المجال الحيوي والهام فقد تضمنت الإستراتيجية برنامجا فرعيا لتطوير تقانات المعلومات والاتصالات، كإحدى الدعامات للزراعة الحديثة إنتاجا وتسويقا وتصديرا، ويشتمل هذا البرنامج على خمسة مكونات تغطي الأنشطة ذات الأهمية في مجال المعلومات الزراعية والبيئية، وقد جاءت هذه المكونات الخمسة ضمن أولويات العمل التنموي الزراعي العربي المشترك المحددة بالإستراتيجية، مما يعطي مزيدا من الأهمية بالمشروعات والأنشطة التي تحقق الأهداف الإستراتيجية والتنموية لهذا البرنامج.

(ب) **الأهداف الإستراتيجية:**

- استخدام الموارد الزراعية العربية من منظور تكاملي (هـ/1).
- الوصول لسياسة زراعية عربية مشتركة (هـ/2).

(جـ) **الأهداف التنموية:**

- تحسين ودعم عمليات صنع واتخاذ القرارات ورسم السياسات الزراعية.
- توفير قواعد البيانات والمعلومات والإحصاءات الشاملة والدقيقة للمستثمرين والمستفيدين.
- رصد وتحليل ودراسة آثار التطورات والمتغيرات على التنمية الزراعية العربية.
- الارتقاء ببنية الاتصالات وبناء الشبكات التي تساعد على تعزيز التنسيق والتعاون العربي في المجالات الزراعية.

(د) **المجالات الإستراتيجية التنموية:**

- تطوير تقانات المعلومات والاتصالات (1/4).

**4ـ1 :تطوير تقانات المعلومات والاتصالات** (1/4):

**(أ) خلفية:**

تضمنت الأهداف الرئيسية لإنشاء المنظمة الاهتمام بجمع ونشر البيانات والإحصاءات المتعلقة بالزراعة والأغذية للمساهمة في إيجاد وتنمية الروابط بين الدول العربية وتنسيق التعاون فيما بينها في هذا المجال، وقد ساهمت المنظمة بجهود متميزة في جمع وتحليل الإحصاءات الزراعية ونشرها، حيث تصدر كتابها السنوي للإحصاءات الزراعية العربية منذ عام 1981، كما بدأت في إصدار كتاب سنوي للإحصاءات السمكية العربية عام 2007، إضافة للعديد من الدراسات والكتيبات والمطويات التي أصدرتها، وأنشطة التدريب ولقاءات تبادل الرأي والخبرة التي عقدتها المنظمة في هذا المجال.

ويستهدف هذا المجال تحسين بنية المعلومات والإحصاءات الزراعية لتحقيق الهدف الإستراتيجي الخاص باستخدام الموارد الزراعية العربية من منظور تكاملي.

كما أنه يحقق أهدافا تنموية ترتبط بالارتقاء بأساليب جمع وتحليل الإحصاءات الزراعية لتوفير البيانات والإحصاءات لدعم عمليات صنع واتخاذ القرارات.

وقد حددت إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة المكونات التنموية لهذا المجال بتطوير أساليب جمع وتحليل الإحصاءات الزراعية ونشر المعلومات الزراعية، وتأتي ضمن المكونات القومية والمشتركة، كما تأتي هذا المكونات ضمن المكونات التنموية ذات الأولوية في العمل الزراعي العربي المشترك الداعمة للأداء المؤسسي للوفاء بمتطلبات تنفيذ الإستراتيجية.

**(ب) المبررات** :

- قيام المنظمة بدورها في توفير إحصاءات متكاملة ودقيقة حول الإنتاج الزراعي والتجارة الخارجية والبينية العربية للسلع الزراعية.
- تباين المصطلحات والمفاهيم والمنهجية المستخدمة في جمع ومعالجة ونشر الإحصاءات الزراعية فيما بين الدول العربية.
- عدم دقة الإحصاءات الزراعية في عدد من الدول العربية، مع استمرار نقص الإحصاءات الدقيقة للقطاعات المرتبطة بقطاع الزراعة.
- استمرار الحاجة لأعمال التطوير والتحديث في الدوريات الإحصائية التي تصدرها المنظمة.

**(جـ) الأهداف الإستراتيجية:**

- استخدام الموارد الزراعية العربية من منظور تكاملي (هـ 1).
- الوصول إلى سياسة زراعية عربية مشتركة (هـ 2).

**(د) المكونات التنموية:**

- تطوير أساليب جمع وتحليل الإحصاءات الزراعية (1/4/1/المكون الأول).
- بناء قواعد البيانات الزراعية(1/4/1/المكون الثاني).

- نشر المعلومات الزراعية (4/1 المكون الثالث).
- النظم الخبيرة (4/1 المكون الرابع).

**(هـ) النواتج الرئيسية:**

- كتاب سنوي للإحصاءات الزراعية العربية.
- نشرة سنوية للإحصاءات السمكية في الدول العربية.
- نشرات إحصائية متخصصة.
- تحليل الاتجاهات والمؤشرات الإحصائية الزراعية للعقد الأول من القرن الحادي والعشرين.
- ترقية أداء العاملين بالإدارات الإحصائية الزراعية بالدول العربية.

**(و) الأفق الزمني:**

- (2009-2014).

**(ز) الموازنة التقديرية:**

- تقدر الموازنة بنحو 3011 ألف دولار موزعة على سنوات الخطة على النحو التالي :

| الإجمالي | 2014 | 2013 | 2012 | 2011 | 2010 | 2009 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **3011** | 519 | 506 | 494 | 482 | 470 | 540 |

# الجزء الثاني : الموازنة التقديرية

## الجزء الثاني : الموازنة التقديرية :

تقدر الموازنة التقديرية للإحتياجات التمويلية الإجمالية متوسطة الأجل 2009 – 2014 بنحو 25.3 مليون دولار أمريكي, وتتوزع هذه الموازنة على البرامج الرئيسية الأربعة خلال سنوات الخطة الست على النحو الموضح في الجدول رقم (5), ويتضح من الجدول المذكور ما يلي :

1ـ التوزيع على البرامج الرئيسية للخطة :

وتتوزع الموازنة التقديرية على البرامج الرئيسية على النحو التالي :

- البرنامج الرئيسي للأمن الغذائي (22.9).
- البرنامج الرئيسي للتنمية الزراعية المستدامة والحد من الفقر (29.4).
- البرنامج الرئيسي للدعم المؤسسي والتكامل الزراعي العربي (35.8).
- البرنامج الرئيسي للمعلومات والإحصاءات (11.9).

ويلاحظ من هذا التوزيع أن برنامج الدعم المؤسسي والتكامل الزراعي العربي يحظى بأولوية متقدمة بنسبة 36٪, باعتباره من أولويات العمل الزراعي العربي المشترك, ويخدم كل من الهدف الأول للإستراتيجية الخاص بانتهاج المنظور التكاملي في استخدامات الموارد الزراعية العربية والهدف الثاني الخاص بالوصول إلى سياسة زراعية عربية مشتركة, ويأتي برنامج التنمية الزراعية المستدامة والحد من الفقر, وهما مرتكز رئيسي في برامج الإستراتيجية, في المكانة الثانية في ترتيب الأولويات , حيث يساهم في تحقيق كل من الهدف الرابع الخاص باستدامة الموارد الزراعية, والهدف الخامس الخاص بتحقيق الاستقرار في المجتمعات الريفية العربية, ويمثل هذا البرنامج حوالي 30٪ من الموازنة الإجمالية للخطة الإطارية أي أن هذين البرنامجين يمثلان ثلثي عمل المنظمة خلال السنوات الست القادمة.

وعلى الرغم من أن الجهود التنموية سواء القطرية أو القومية تنعكس نتائجها على أوضاع الأمن الغذائي عامة وتصب نواتجها الكمية في توفير الغذاء, أي تحقيق الهدف الإستراتيجي الثالث, وهو زيادة القدرة على توفير الغذاء الآمن للسكان, فقد أفردت المنظمة برنامجا رئيسيا للأمن الغذائي يركز على مجموعة المجالات والبرامج الفرعية الموزعة على البرامج الرئيسية للإستراتيجية التي تساهم في تحقيق هذا الهدف. وتقدر نسبة الاحتياجات المالية لهذا البرنامج بنحو 23٪ من الموازنة الإجمالية. أما برنامج المعلومات والإحصاء, وهو من البرامج الخدمية الداعمة لمسارات التنمية الزراعية المستدامة والارتقاء بمستوى إتخاذ القرارات التخطيطية وبخاصة من المنظور التكاملي لاستخدام الموارد الزراعية العربية, وصولا إلى سياسة زراعية عربية مشتركة.

ومن المقترح توزيع الموازنة التقديرية التي تمثل الاحتياجات التمويلية للخطة متوسطة الأجل على سنوات الخطة الست (2009 – 2010), والبرامج الرئيسية الأربعة على النحو الموضح في الجدول التالي :

## الموازنة التقديرية للخطة متوسطة الأجل 2009-2014

ألف دولار

| البرامج الرئيسية (1) | المخصصات المقترحة | | | | | | الإجمالي لفترة الخطة 2009-2014 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | (2009-2010) | | (2011-2012) | | (2013-2014) | | المبلغ | ٪ |
| | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | | |
| 1- الأمن الغذائي | 780 | 955 | 979 | 1003 | 1028 | 1054 | 5799 | 22.92 |
| 2- التنمية الزراعية المستدامة والحد من الفقر | 1150 | 1195 | 1225 | 1255 | 1287 | 1319 | 7431 | 29.36 |
| 3- الدعم المؤسسي والتكامل الزراعي العربي | 1550 | 1430 | 1466 | 1502 | 1540 | 1578 | 9066 | 35.82 |
| 4- المعلومات والإحصاءات | 540 | 470 | 482 | 494 | 506 | 519 | 3011 | 11.90 |
| الإجمالي للبرامج الرئيسية | 4020 | 4050 | 4151 | 4255 | 4361 | 4470 | 25307 | 100.00 |
| نسبة الزيادة من سنة الأساس (2008) (2) (٪) | (1.95) | (1.22) | (3) 1.24 | (3) 3.78 | (3) 6.37 | (3) 9.02 | – | – |

(1) تشتمل على البرامج والأنشطة القومية والمشتركة ونظيرتها القطرية وفقا لقرارات الجمعية العمومية رقم (8) في الدورة (29).

(2) بلغت مخصصات الأنشطة والبرامج (الباب السابع من الموازنة) 4100 ألف دولار في عام 2008 (سنة الأساس).

(3) قدرت الزيادة السنوية اعتبارا من عام 2011 بمعدل 2.5 ٪.

ملحوظة : الأرقام بين قوسين تعني قيم سالبة.

شكل رقم (4): الاحتياجات التمويلية للخطة متوسطة الأجل 2009 - 2014

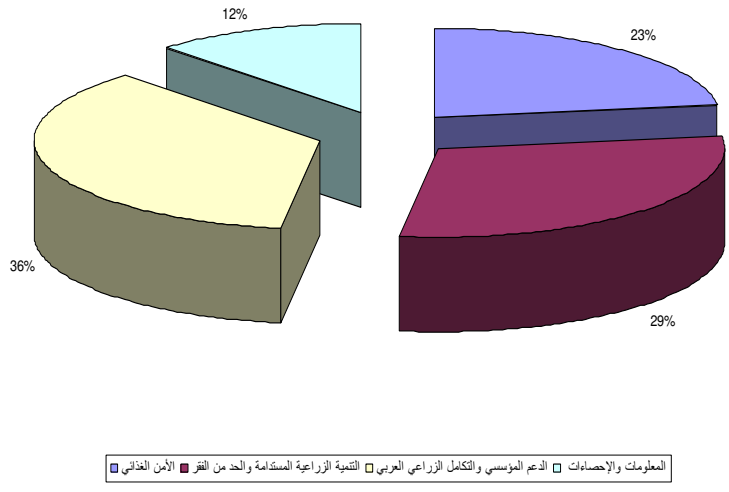


وتجدر الإشارة إلى أنه ولأغراض تخطيطية تأخذ في الاعتبار التضخم في الأسعار والتكاليف, فقد قدرت الموازنة السنوية المطلوبة على أساس معدل زيادة خلال فترة الخطة الإطارية بواقع حوالي 1.22 ٪, أي بنسبة تبلغ 2.5 ٪ لكل خطة عمل ثنائية, باعتبار عام 2008 سنة أساس.